

# LEBANESE EXCELLENCE AWARD 2013

**YOU TUBE**

[https://www.youtube.com/watch?v=89NYOHXX\\_7I](https://www.youtube.com/watch?v=89NYOHXX_7I)

رئاسة الجمهورية اللبنانية

حفل توزيع الجائزة اللبنانية للإمتياز 2014 في قصر بعبدا



11/03/2014

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان انه على المسؤولين اللبنانيين جميعاً الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبل بكل شيء منا، فكننا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه. وجدد تأكيده على أهمية اعلان بعيدا الذي كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس والتي صدر عنها نتائج مهمة للبنان، مشيراً الى ان الهمم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبة اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية.

وإذ أشار الى ان هذا الامر بحاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات، فإنه أكد اننا لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك مخطئ، مشيراً الى ان اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم هي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لئلا يقع في ايدي ارابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل.

وإذ أشار ايضاً الى انه يتم الآن صوغ البيان الوزاري، فإنه جدد التأكيد على ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعيدا. وشدد الرئيس سليمان على ان الامتياز الاكبر يبقى النفط الذي يجب التنبه اليه. وإذ اعتبر ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط وابعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وابتعاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ ع بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل.

كلام رئيس الجمهورية جاء في خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي اقيم ظهر اليوم في القصر الجمهوري في القصر الجمهوري وحضر الاحتفال وزراء الاقتصاد والتجارة الدكتور الان حكيم، الدولة لشؤون التنمية الادارية نبيل دو فريج، والبيئة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخهورست، مدير عام رئاسة الجمهورية الدكتور انطون شقير، والفائزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، اضافة الى اعضاء لجنة الحكام.

كلمة الرئيس  
والقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية: "تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما اردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية. ان هذه الجائزة تمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون. فبالنسبة الى التوقيت، إن ١٥ آذار يصادف اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن ان تكون هذه المناسبة، او في اطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك ان جائزة الامتياز ستؤول الى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصد نتائجها. ومن الأنشطة التي يتضمنها هذا اليوم العالمي: التضامن بين المستهلكين بالدرجة الاولى بدعم من المنظمات الدولية من خلال التشديد على بعض احترام الحقوق الاساسية للمستهلك والحد من استغلال السوق وتعزيز العدالة الاجتماعية او بالاحرى تخفيض الالاعالة، اضافة الى الحفاظ على حقوق المستهلك وبرزها السلامة، واختيار السلعة والمعرفة وابداء الرأي والتعويض عليه في حال الضرر، الى اشباع احتياجاته الاساسية والتثقيف والعيش في بيئة سليمة.

اضاف رئيس الجمهورية: في لبنان، اقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة في العام ٢٠١١ في الجامعة الاميركية حول سلامة المأكولات. ولا شك في ان ندوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الاخطاء كتسميم المواطنين او ايقاع الضرر بهم... وفي العام ٢٠١٣ نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس-الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية. ولجهة التوقيت ايضاً لا بد من الاشارة الى انه يتم حالياً صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو اسبوع ان هذا

البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعبداء. وهذه القاعة بالذات تقرر فيها اعلان بعبداء، وقرارات الاعلان معلقة على مدخلها. وهي ايضاً قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، واعلان بعبداء في ميثاقته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما. ان هذه الرمزية مهمة جداً لكن، ويا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم ايضاً ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة عليّ ان اقول انه في الانظمة الديمقراطية، الاهم هو قبول النتائج، فعندما يجرى اي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الامر اذا ما وضعنا معايير معينة فعلياً ان نقبل بها لا ان نسير بها اذا ما اعطينا نتائج لمصلحتنا، وتنتكر لها في حال العكس. من هنا فإن الاهم يبقى ان ننفذ ما نتوافق عليه. وافر القول انه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا امر لا يجوز. كذلك تم الكلام عن ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفذ اي امر بشأنهما. ربما لسنا لوحدنا مسؤولين عن الامر الذي يتعلق بأطراف اخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الاطراف التي باستطاعتنا ان نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا ان نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل. والمقرر الاخير يتعلق بإعلان بعبداء الذي تعرّض لتراجع البعض عن تأييده، واهميته تتعلق بموضوع لقاءنا اليوم. فالجائزة التي نحقق بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعبداء يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وان هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار والتي صدر عقبها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهماً في افشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار.

وقال الرئيس سليمان: ان هذا الامر بحاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات. كلا نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضاً فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني امر يتلاقى مع اهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لئلا يقع في ايدي اراهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة والتي لم تعد موجودة. لكن اذا ما قصرنا ولم نستفد من ذلك فالحق يكون علينا. ان الامر ليس بالصعوبة اذ على الحكومات ان تشكل لجاناً للمتابعة وتقوم بالاتصالات اللازمة عبر السفراء والمنظمات وتلقني بمسؤولين في الخارج وفي بلدان الاغتراب وتشجع على المساهمة في الصندوق.

هذا فيما يتعلق برمزية هذا المكان الذي جرى فيه اعلان مهم ومفيد للبنان وامنه وسياسته واقتصاده. ومن لا يعتبره الآن مفيداً سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقاً. ومع الصبر يتم تحقيق كل امر. اما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتيان التي لها مردودا كبيرا على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معاً تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية الا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين الا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء على ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكن الوزير يتركز عليهم، فالوزارات تتركز على الادارة والمستشار لا يمكن ان يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر. انا لذي خبرة كبرى في الادارة واعرف كم ان هذا الامر يعطل هيئة الوزير وهيبة الوزارة ويمنع الاندفاع وانتماء الموظفين لوزارتهم. من هنا يجب على هيكلية الادارة ان تلعب دورها، وعندما نريد تعيين موظف، علينا اللجوء اليها. واعطيك مثلاً على ذلك انه عندما اردنا تعيين قائمقامين، طالبت كل جهة بتعيين قائمقام من خارج وزارة الداخلية ولم اقبل بذلك، فبقي الموجودون بالوكالة كي يعرف الموظف في الادارة انه بإمكانه ان يصل فيعمل بجهد لبلوغ هذا الهدف. من هنا على الوزراء ان يهتموا بمسألة الاستقرار الاداري. كذلك يجب هيكلية المعاملات الادارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث هناك اشكال يقوم على معرفة ما اذا كان المشروع المحوّل بهذا الخصوص الى

المجلس النيابي قد تم تحويله بشكل قانوني او لا. وهناك مشروع آخر بخصوصه في مجلس الوزراء حصل بشأنه خلاف على جنس الملائكة. ويجب ايضاً تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية ونأمل في ان ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسبوعين المقبلين لنقوم باطلاقه، واكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب ان تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعداً، مع المحافظة على ميزاتنا، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

اضاف: اما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. واسرع بالقول ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. ان ادارة عملية النفط هي جيدة جداً وأمل في ان تتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل، وهي تم تعيينها على اساس الكفاءة وتقوم بعمل جيد. وعندما يسأل احدهم: "هل تحرز ان نغير الوزير على شهر"؟ يكون الجواب ان هناك مديراً عاماً الى جانب الهيئة الناظمة الذين عليهم العمل لتأمين الاستقرار. وقطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: انشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، ابعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تم اكتشاف كميات كبرى من النفط لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجها وهذا ما نعيشه حالياً تقريباً. ومن المبادئ ايضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة اذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الاخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج انهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلا يتم قتل القطاعات الاقتصادية الاخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع انماء قطاع النفط. وهذا يتطلب ايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ٦ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل. انا لست خبيراً بذلك ولكنني استدعيت خبراء من الخارج بذلك واستمعت اليهم بدقة، والطبع فإن وزارة النفط استمعت الى خبراء كذلك ولديها المعلومات عينها. وقال الرئيس سليمان: يجب علينا ايضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة وعلى الايرادات النفطية الا تتجاوز ٣٠% من الناتج المحلي ونحن علينا ان نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الايرادات النفطية هذا المعدل يتم الحاق ضرر بالاقتصاد، الى ذلك على نسبة استخدام العائدات السنوي الا تتخطى ٤%. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الارض اعطانا اياها الله وعلى المواطنين ان يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها. للبنان امتياز كبير في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجدداً، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو بحدود ٤% في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيداً مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خفت السجل السياسي فهو يفيد اكثر من جائزة الامتياز. واذا ما تم اقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكل جيد. وختم: انني شاكر لكل الذين بذلوا جهوداً لمتابعة تقليد منح هذه الجائزة ومن بينهم وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الاوروبي ولجنة الحكام والفاعليات الاقتصادية من نقابات وغرف تجارة واصحاب مؤسسات مصرفية وخدمانية وجمعية الصناعيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي... وأهنئ من فاز بهذه الجائزة مثنياً على روح المبادرة لديهم ولدى مؤسساتهم وهي منتشرة في مختلف البلدان وتحمل اسم لبنان. في المرة الاولى لمنح هذه الجائزة كان العدد يبلغ ٢٥ مؤسسة وفي المرة الثانية وصل الى ٣٤، واليوم نحن امام ٣٠ مؤسسة. اننا اكثر من المرة الاولى الا اننا تراجعنا عن المرة الثانية وطموحنا ان نصل الى ١٠٠، وعلينا ان نعرف اسماء المؤسسات التي تعرض بضاعتها لأنها تجرؤ على المشاركة في المنافسة وهي اكيدة من تميّزها وراغبة في المنافسة."

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي  
وكان الاحتفال بدأ بكلمة القتها السفيرة انجلينا ايهورست، جاء فيها: "يفتخر الاتحاد الاوروبي في كونه شريكا رئيسيا للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي انجزناه معا في مجال الجودة والامتياز، وهما امران اساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية في لبنان." وختمت بتوجيه الشكر الى "فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على اخلاصه وجهوده لتعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي ولبنان"، مؤكدة "ان الاتحاد الاوروبي سيقف الى جانب لبنان، لا سيما في هذه الفترة العصبية. واود ان احيي استجابة اللبنانيين في اوقات الازمة هذه"، مجددة "كل دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه من اجل شراكة نوعية."

حكيم

الوزير

كلمة

والقى الوزير حكيم كلمة عدد فيها اسس منح الجائزة والانجازات التي تم تحقيقها من قبل المؤسسات المشاركة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والتي على اساسها عمدت لجنة الحكان الى اختيار الفائزين.

تسليم  
وفي ختام الاحتفال، سلم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحها من المستوى الاول، في القطاع الخاص. بعدها سلم الوزير حكيم الشهادات الى رابحها من مستوى الشهادة المتقدمة في القطاع الخاص، قبل ان يتم التقاط الصور التذكارية للمناسبة.



الوكالة الوطنية للإعلام

## الوكالة الوطنية للإعلام

### سليمان خلال توزيع جائزة الامتياز: علينا جميعا الاعتذار من الشعب لأننا لم ننفذ مقررات الحوار

الثلاثاء ١١ آذار ٢٠١٤ الساعة ١٦:١٤



[More Sharing Services](#) [Share on print](#) [Share on email](#) [Share on twitter](#) [Share on facebook](#)

وطنية - أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ان "على المسؤولين اللبنانيين جميعا الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه". وردد تأكيد اهمية اعلان بعيدا "الذي كان السبب الاساسي في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في

باريس والتي صدر عنها نتائج مهمة للبنان"، مشيراً الى ان "الاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبة اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية".  
وإذ أشار الى أن هذا الامر في حاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتوسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات، فإنه أكد "اننا لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك مخطئ"، مشيراً الى ان "أكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم هي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لنلا يقع في ايدي اراهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل".

وإذ لفت الى انه يتم الآن صوغ البيان الوزاري، جدد التأكيد "أن هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني، أي بالحبر نفسه الذي كتب به اعلان بعدا".

وشدد الرئيس سليمان على ان "الامتياز الاكبر يبقى النفط الذي يجب التنبيه له". وإذ اعتبر ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً، فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط "وابعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وإيجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون أفضل".

كلام رئيس الجمهورية جاء في خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم ظهر اليوم في القصر الجمهوري في

وحضر الاحتفال وزراء الاقتصاد والتجارة الان حكيم، الدولة لشؤون مجلس النواب نبيل دو فريج، والبيئة مجد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخهورست، المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، والفائزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، اضافة الى اعضاء لجنة الحكام.

سليمان

والقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية: "تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما أردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية. ان هذه الجائزة تمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون.  
فبالنسبة الى التوقيت، ان ١٥ آذار يصادف اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن أن تكون هذه المناسبة، او في اطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك ان جائزة الامتياز سنوياً الى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصد نتائجها. ومن الانشطة التي يتضمنها هذا اليوم العالمي: التضامن بين المستهلكين بالدرجة الاولى بدعم من المنظمات الدولية من خلال التشديد على بعض إحترام الحقوق الاساسية للمستهلك والحد من استغلال السوق وتعزيز العدالة الاجتماعية او بالاحرى تخفيض اللادعالة، اضافة الى الحفاظ على حقوق المستهلك وبرزها السلامة، واختيار السلعة والمعرفة وابداء الرأي والتعويض عليه في حال الضرر، الى اشباع حاجاته الاساسية والتثقيف والعيش في بيئة صحية سليمة".

أضاف رئيس الجمهورية: "في لبنان، أقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة عام ٢٠١١ في الجامعة الاميركية حول سلامة المأكولات. ولا شك في ان ندوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الاخطاء، كتصميم المواطنين او ايقاع الضرر بهم. وفي العام ٢٠١٣ نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس-الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية.

ولجهة التوقيت ايضا، لا بد من الإشارة الى انه يتم حالياً صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو اسبوع ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعدا. وهذه القاعة بالذات تقرر فيها اعلان بعدا، وقرارات الاعلان معلقة على مدخلها. وهي ايضا قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، واعلان بعدا في ميثاقته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معها. ان هذه الرمزية مهمة جداً لكن، وبأ للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم ايضا ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكننا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة علي ان اقول انه في الانظمة الديموقراطية، الاهم هو قبول النتائج، فعندما يجرى اي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الامر اذا ما وضعنا معايير معينة

فعلينا ان نقبل بها لا ان نسير بها اذا ما اعطينا نتائج لمصلحتنا، ونتنكر لها في حال العكس.

من هنا فإن الاهم يبقى ان ننفذ ما نتوافق عليه. وافر القول انه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا امر لا يجوز. كذلك تم الكلام عن ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفذ اي امر بشأنهما. ربما لسنا لوحدنا مسؤولين عن الامر الذي يتعلق بأطراف اخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الاطراف التي باستطاعتنا ان نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا ان نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل.

والمقرر الاخير يتعلق بإعلان بعدا الذي تعرض لتراجع البعض عن تأييده، واهميته تتعلق بموضوع لقاءنا اليوم. فالجائزة التي نحفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وان هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار والتي صدر عقبتها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهما في افشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبة اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار.

وقال الرئيس سليمان: "ان هذا الامر في حاجة الى آلية للمتابعة، وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات. نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضا فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني امر يتلاقى مع اهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخا مضادا للطائرات الى الجيش لنلا يقع في ايدي اراهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة والتي لم تعد موجودة. لكن اذا ما قصرنا ولم نستفد من ذلك فالحق يكون علينا. ان الامر ليس بالصعوبة اذ على الحكومات ان تشكل لجانا للمتابعة وتقوم بالاتصالات اللازمة عبر السفراء والمنظمات وتلتقي بمسؤولين في الخارج وفي بلدان الاغتراب وتشجع على المساهمة

في

هذا في ما يتعلق برمزية هذا المكان الذي جرى فيه اعلان مهم ومفيد للبنان وامنه وسياسته واقتصاده. ومن لا يعتبره الآن مفيدا سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقا. ومع الصبر يتم تحقيق كل امر".

أضاف: "أما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معا تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية الا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين الا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء على ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكن الوزير يركز عليهم، فالوزارات تركز على الادارة والمستشار لا يمكن ان يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر. انا لذي خبرة كبرى في الادارة واعرف كم ان هذا الامر يعطل هيبة الوزير وهيبة الوزارة ويمنع الاندفاع وانتفاء الموظفين لوزارتهم. من هنا يجب على هيكلية الادارة ان تلعب دورها، وعندما نريد تعيين موظف، علينا اللجوء اليها. واعطيكم مثالا على ذلك انه عندما اردنا تعيين قائمقامين، طالبت كل جهة بتعيين قائمقام من خارج وزارة الداخلية ولم اقبل بذلك، ففي الموجودون بالوكالة كي يعرف الموظف في الادارة انه بإمكانه ان يصل فيعمل بجهد لبلوغ هذا الهدف. من هنا على الوزراء ان يهتموا بمسألة الاستقرار الاداري. كذلك يجب هيكلية المعاملات الادارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث هناك اشكال يقوم على معرفة ما اذا كان المشروع المحول بهذا الخصوص الى المجلس النيابي قد تم تحويله بشكل قانوني او لا. وهناك مشروع آخر بخصوصه في مجلس الوزراء حصل بشأنه خلاف على جنس

وأكد أنه "يجب تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية، ونأمل أن ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسبوعين المقبلين لنقوم بإطلاقه، وإكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب ان تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعدا، مع المحافظة على ميزاتنا، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي".

أضاف: "أما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبيه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. واسرع بالقول ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جدا كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. ان ادارة عملية النفط هي جيدة جدا وأمل في ان تتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل، وهي تم تعيينها على اساس الكفاءة وتقوم بعمل جيد. وعندما يسأل احدهم:

"هل تحرز ان غير الوزير على شهر"؟ يكون الجواب ان هناك مديرا عاما الى جانب الهيئة الناظمة الذين عليهم العمل لتأمين الاستقرار. وقطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: انشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، ابعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تم اكتشاف كميات كبرى من النفط لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجها وهذا ما نعيشه حاليا تقريبا".

واردف: "من المبادئ أيضا، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة، إذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج أنهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلا يتم قتل القطاعات الاقتصادية الأخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع انماء قطاع النفط. وهذا يتطلب ايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجا، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل. انا لست خبيرا بذلك، لكنني استدعيت خبراء من الخارج واستمعت اليهم بدقة، ووزارة النفط استمعت الى خبراء كذلك ولديها المعلومات عينها".

وقال سليمان: "علينا ايضا عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية الا تتجاوز ٣٠ في المئة من الناتج المحلي، وعلينا ان نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الإيرادات النفطية هذا المعدل يتم الحاق ضرر بالاقتصاد، الى ذلك، على نسبة استخدام العائدات السنوي الا تتخطى ٤ في المئة. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الارض اعطانا اياها الله وعلى المواطنين ان يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائداتها".

وأكد أن "اللبان امتيازا كبيرا في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجددا، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو بحدود ٤ في المئة في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيدا مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خف السجال السياسي فهو يفيد أكثر من جائزة الامتياز. واذا ما تم اقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكل جيد".

وختم: "إنني شاكر لكل الذين بذلوا جهودا لمتابعة تقليد منح هذه الجائزة، ومن بينهم وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الاوربي ولجنة الحكام والفاعليات الاقتصادية من نقابات وغرف تجارة واصحاب مؤسسات مصرفية وخدمائية وجمعية الصناعيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأهنئ من فاز بهذه الجائزة مثنيا على روح المبادرة لديهم ولدى مؤسساتهم وهي منتشرة في مختلف البلدان وتحمل اسم لبنان. في المرة الاولى لمنح هذه الجائزة كان العدد يبلغ ٢٥ مؤسسة وفي المرة الثانية وصل الى ٣٤، واليوم نحن امام ٣٠ مؤسسة. اننا اكثر من المرة الاولى الا اننا تراجعنا عن المرة الثانية وطموحنا ان نصل الى ١٠٠، وعلينا ان نعرف اسماء المؤسسات التي تعرض بضاعتها لأنها تجرؤ على المشاركة في المنافسة وهي اكيدة من تميزها وراغبة في المنافسة".

ايخهورست

وكان الاحتفال بدأ بكلمة ألقته السفيرة انجلينا ايخهورست، جاء فيها: "يفتخر الاتحاد الاوربي في كونه شريكا رئيسيا للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي أنجزناه معا في مجال الجودة والامتياز، وهما أمران أساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية لبنان".

وختمت بتوجيه الشكر الى "فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على اخلاصه وجهوده لتعزيز التعاون بين الاتحاد الاوربي ولبنان"، مؤكدة "ان الاتحاد الاوربي سيقف الى جانب لبنان، لا سيما في هذه الفترة العصيبة. واود ان احيي استجابة اللبنانيين في اوقات الازمة هذه"، مجددة "كل دعم الاتحاد الاوربي والتزامه من اجل شراكة نوعية".

حكيم

وألقى حكيم كلمة عدد فيها أسس منح الجائزة والانجازات التي تم تحقيقها من المؤسسات المشاركة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، والتي على أساسها عمدت لجنة الحكام الى اختيار الفائزين.

الجائزة

تسليم

وفي ختام الاحتفال، سلم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحها من المستوى الاول، في القطاع الخاص. بعدها سلم الوزير حكيم الشهادات الى رابحها من مستوى الشهادة المتقدمة في القطاع الخاص، قبل ان يتم التقاط الصور التذكارية للمناسبة.



## **National News Agency**

# **Sleiman calls to found ministerial statement on Baabda Declaration**

Tue 11 Mar 2014 at 14:11



[Share on facebook](#) [Share on twitter](#) [Share on email](#) [Share on print](#) [More Sharing Services](#) 0

NNA - President of the Republic Michel Sleiman confirmed at the awards ceremony of the Lebanese franchise in Baabda Palace that the ministerial statement must be written by the ink of the Declaration of Baabda, stressing that it matches the national charter and thus serves the independence.

"Unfortunately, we failed to respect what we agreed upon earlier," he said, urging officials to apologize to the Lebanese people because they did not respect their own decisions.

Sleiman stressed "the need to respect agreements and implement them fully."

"Those who consider that the Declaration of Baabda is unhelpful will realize after a while its importance and its necessity," he assured, adding that it was the main reason for the meeting of the international community which agreed on its decisions as a general policy for Lebanon.

"So, he who opposes to it would be hindering international aid," the President said, adding that the Saudi donation to the Lebanese Army is the biggest help that Lebanon has received since the independence.

He also stressed the need for a mechanism of follow-up "and this is what next governments should work on."

On a different note, Sleiman announced "that this event carries a distinctive character of place, time and content," stressing that decentralization is a privilege that encourages sectors, and shedding light on the need to respect the basic rights of the consumers and limit the exploitation by promoting social justice.

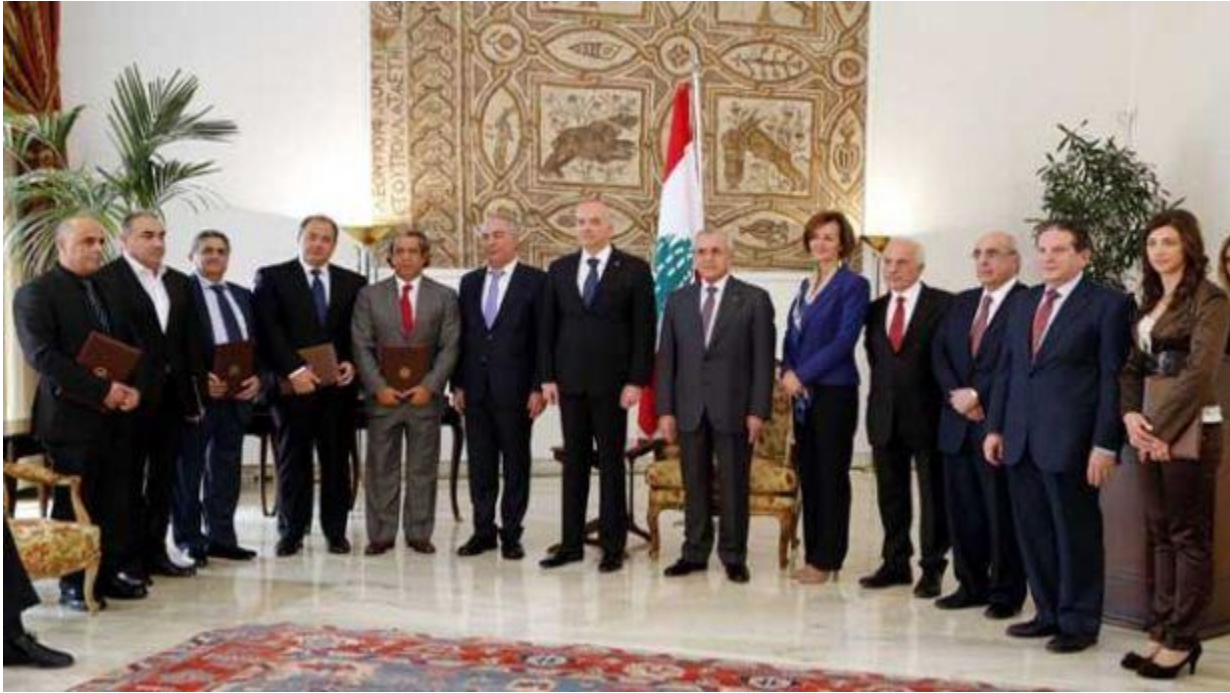
"This award is aimed at developing a comprehensive strategy involving both the public and the private sectors," he explained, pointing to the importance of efficient administration.

Pertaining to the subject of oil, the President said "We have to improve the oil governing body and give it more powers so that things would not be put solely in the hands of the minister whose identity will change with time unlike the governing body."

The President asserted that the oil revenues should be transparent "as it is the right of citizens to know where funds are disbursed," calling to keep the oil dossier away from political pressures and electoral campaigns, "because this will destroy the state."

# النضار

رئيس الجمهورية ترأس احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز: على المسؤولين الاعتذار إلى الشعب لأننا لم نحترم ما اتفقنا عليه



رئيس الجمهورية متوسطاً المشاركين في احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز في قصر بعبدا، وبدت إلى يساره رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفارة ايخورس). دالاتي ونهرا(

12 آذار ٢٠١٤

أكد رئيس الجمهورية ميشال سليمان ان "على المسؤولين اللبنانيين جميعا الاعتذار الى الشعب اللبناني، لأنه قبل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه."

تحدث سليمان خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم ظهر أمس في القصر الجمهوري في بعبدا.

وحضر الاحتفال وزراء الإقتصاد والتجارة والدولة لشؤون مجلس النواب والبيئة الان حكيم ونبيل دو فريج ومحمد المشنوق ، ورئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفارة انجلينا ايخورست، والفائزون في القطاع الخاص

بالجائزة في مجالات عدة وممثلون للشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، واعضاء لجنة التحكيم. والقي رئيس الجمهورية كلمة مما قال فيها: "(...) يا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه في مجلس النواب عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم أيضا ما اتفقنا عليه، مع أهمية ما تم الاتفاق في شأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار الى الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة علي أن أقول أن الأهم في الانظمة الديموقراطية، هو قبول النتائج، فعندما يجرى اي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الامر اذا ما وضعنا معايير معينة فعلينا ان نقبل بها لا أن نسير بها اذا ما اعطينا نتائج لمصلحتنا، ونتنكر لها في حال العكس. من هنا فإن الأهم يبقى أن ننفذ ما نتوافق عليه. وأكرر القول انه في مجلس النواب جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا أمر لا يجوز. كذلك تم الكلام على ترسيم الحدود والسلاح خارج المخيمات، ولم ينفذ أي أمر في شأنهما. والمقرر الأخير يتعلق بإعلان بعيدا الذي تعرض لتراجع البعض عن تأييده، وأهميته تتعلق بموضوع لقائنا اليوم. فالجائزة التي نحتمل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعيدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كل المناطق اللبنانية." وأضاف: "أما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد عموماً ومعدلات النمو خصوصاً. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معا تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات." (...)

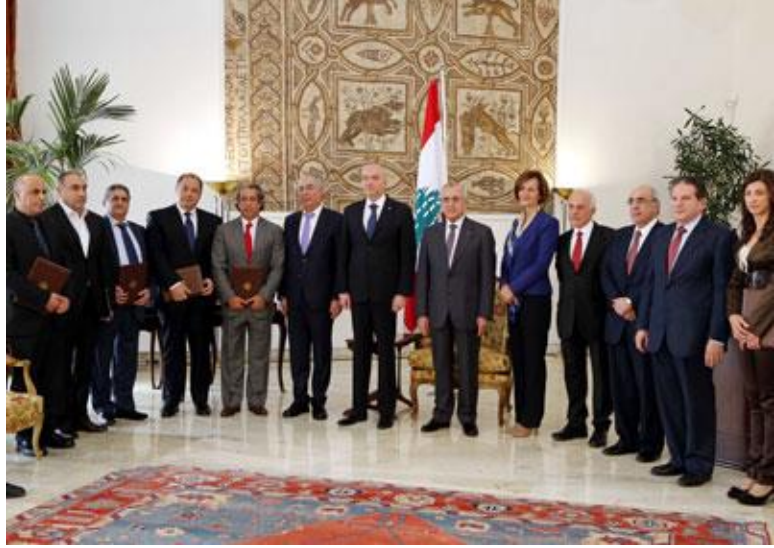
### ايخهورست

وكان الاحتفال بدأ بكلمة ألقته السفيرة انجلينا ايخهورست، التي قالت: "يفتخر الاتحاد الاوروبي بأنه شريك رئيسي للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي أنجزناه معا في مجال الجودة والامتياز، وهما أمران أساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية في لبنان." ووجهت شكراً الى سليمان على اخلاصه وجهوده لتعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي ولبنان"، مؤكدة "ان الاتحاد الاوروبي سيفقد الى جانب لبنان، ولا سيما في هذه الفترة العصيبة"، ومجددة "كل دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه من اجل شراكة نوعية."

### حكيم

وألقى الوزير حكيم كلمة عدّد فيها أسس منح الجائزة، ثم سلم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحها من المستوى الاول، في القطاع الخاص. بعدها سلم حكيم الشهادات الى رابحها من مستوى الشهادة المتقدمة في القطاع الخاص. وعرض سليمان مع وزير الشباب والرياضة عبد المطلب الحناوي الأوضاع وعمل وزارته.

سليمان وزَّع «جائزة الامتياز»: علينا جميعاً الاعتذار من الشعب لأننا لم ننفذ مُقررات الحوار قطاع النفط يجب أن يعتمد على إنشاء شركة وطنية وإبعاده عن السياسة والانتخابات



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ان «على المسؤولين اللبنانيين جميعا الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه». وجدد تأكيده اهمية اعلان بعيدا «الذي كان السبب الاساسي في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس والتي صدر عقبها نتائج مهمة للبنان». وجدد التأكيد «أن هذا البيان الوزاري يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني، أي بالحبر نفسه الذي كتب به اعلان بعيدا». وشدد الرئيس سليمان على ان «الامتياز الاكبر يبقى النفط الذي يجب التنبه له». وإذ اعتبر ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جدا، فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط «وابعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية».

كلام رئيس الجمهورية جاء في خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم امس في القصر الجمهوري في بعيدا.

وحضر الاحتفال وزراء الاقتصاد والتجارة الان حكيم، الدولة لشؤون مجلس النواب نبيل دو فريج، والبيئة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخورست، المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، والفانزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، اضافة الى اعضاء لجنة الحكام.

والقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية: «تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما أردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية. ان هذه الجائزة تمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعا خاصا لجهة التوقيت والمكان والمضمون».

أضاف: «في لبنان، أقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة عام ٢٠١١ في الجامعة الأميركية حول سلامة المأكولات. ولا شك في ان نوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الأخطاء، كتسميم المواطنين او ايقاع الضرر بهم. وفي العام ٢٠١٣ نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس-الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية».

وقال: «لجهة التوقيت ايضا، لا بد من الإشارة الى انه يتم حاليا صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو اسبوع ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعيدا. وهذه القاعة بالذات تقرر فيها اعلان بعيدا، وقرارات الاعلان معلقة على مدخلها. وهي ايضا قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، واطلاق بعيدا في ميثاقته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معها. ان هذه الرمزية مهمة جدا لكن، ويا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم ايضا ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعا، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار».

وقال: «ان الهم يبقى ان ننفذ ما نتوافق عليه. وكرر القول انه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا امر لا يجوز. كذلك تم ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفذ اي امر بشأنها. ربما لسنا لوحدنا مسؤولين عن الامر الذي يتعلق بأطراف اخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الأطراف التي باستطاعتنا ان نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا ان نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل».

وتابع: «والمقرر الاخير يتعلق بإعلان بعيدا الذي تعرض لتراجع البعض عن تأييده، واهميته تتعلق بموضوع لقاءنا اليوم. فالجائزة التي نحتفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعيدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وان هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار والتي صدر عقبتها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهما في افشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار».

وقال الرئيس سليمان: «ان هذا الامر في حاجة الى آلية للمتابعة، وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات. نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضا فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني امر يتلاقى مع اهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطى صاروخا مضادا للطائرات الى الجيش لنلا يقع في ايدي اراهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل».

أضاف: «أما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معا تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية الا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين الا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء على ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكن الوزير يركز عليهم، فالوزارات تركز على الادارة والمستشار لا يمكن ان يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر».

وأكد أنه «يجب تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية، ونأمل أن ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسابيع المقبلة لنقوم بإطلاقه، وإكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب ان تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعدا، مع المحافظة على ميزاتنا، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي».

أضاف: «أما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبيه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. واسرع بالقول ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جدا كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. ان ادارة عملية النفط هي جيدة جدا وأمل في ان تتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل، وهي تم تعيينها على اساس الكفاءة وتقوم بعمل جيد. وعندما يسأل احدكم: «هل تحرز ان نغير الوزير على شهر»؟ يكون الجواب ان هناك مديرا عاما الى جانب الهيئة الناظمة الذين عليهم العمل لتأمين

الاستقرار. وقطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: انشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، ابعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تم اكتشاف كميات كبرى من النفط لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجها وهذا ما نعيشه حالياً تقريباً».

واردف: «من المبادئ أيضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة، إذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج أنهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلا يتم قتل القطاعات الاقتصادية الأخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع انماء قطاع النفط. وهذا يتطلب إيجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً».

وقال سليمان: «علينا أيضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية الا تتجاوز ٣٠ في المئة من الناتج المحلي».

وأكد أن «لبنان امتيازاً كبيراً في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجدداً، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو بحدود ٤ في المئة في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيداً مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خف السجال السياسي فهو يفيد أكثر من جائزة الامتياز. واذا ما تم اقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكل جيد».

وكان الاحتفال بدأ بكلمة ألقته السفيرة انجلينا ايخهورست، فأكدت «ان الاتحاد الاوروبي سيقف الى جانب لبنان، لا سيما في هذه الفترة العصيبة، مجددة «كل دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه من اجل شراكة نوعية».

وألقى حكيم كلمة عدد فيها أسس منح الجائزة والانجازات التي تم تحقيقها من المؤسسات المشاركة، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، والتي على أساسها عمدت لجنة الحكام الى اختيار الفائزين.

وفي ختام الاحتفال، سلم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحيها من المستوى الاول، في القطاع الخاص. بعدها سلم الوزير حكيم الشهادات الى رابحيها من مستوى الشهادة المتقدمة في القطاع الخاص، قبل ان يتم التقاط الصور التذكارية للمناسبة.



# السفير

## سليمان: لم نحترم ما اتفقنا عليه في «الحوار»



سليمان: البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر الوفاق الوطني (دالاتي ونهرا)

اعتبر رئيس الجمهورية ميشال سليمان أنه «علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. والمقرر الاخير يتعلق بإعلان بعددا الذي تعرّض لتراجع البعض عن تأييده».

كلام سليمان جاء خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم أمس في القصر الجمهوري في بعددا وحضره وزراء: الاقتصاد والتجارة الدكتور الان حكيم، الدولة لشؤون مجلس النواب نبيل دو فريج، والبيئة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي السفيرة انجلينا ايخورست، المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، والفائزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وشخصيات. وأكد أنّ «البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر الوفاق الوطني، أي بالحبر ذاته الذي كُتب به إعلان بعددا. وإعلان بعددا في ميثاقته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما. إنّ هذه الرمزية مهمة جداً، لكن، يا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه، لا في المجلس النيابي عندما أنشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم أيضاً ما اتفقنا عليه، مع أهمية ما تم الاتفاق بشأنه».

وجدد تأكيده «أهمية إعلان بعددا الذي كان السبب الأساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس وصدرت عقبها نتائج مهمة للبنان»، مشيراً الى ان «الأهم فيها تمثّل في تبني السياسة اللبنانية



والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني، إضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى إنشاء صندوق انتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية».

وقال: «نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال، ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضاً فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني أمر يتلاقى مع أهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي أكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من أحد يمكنه أن يقول بعد اليوم إنه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لنلا يقع في أيدي إرهابيين أو منظمات أو ميليشيات لإطلاقها في ما بعد على اسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة التي لم تعد موجودة. لكن اذا ما قصرنا ولم نستقد من ذلك فالحق يكون علينا».

واعتبر أنّ «الهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد عامة ومعدلات النمو خاصة. من هنا وجوب وضع استراتيجيّة شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معاً تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية إلا أنها تعرضت لبعض العراقيل، لكنني لم أقبل في أي تعيين إلا من ضمنها. من هنا على الوزراء أن يهتموا بمسألة الاستقرار الاداري. كذلك يجب هيكلة المعاملات الادارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشرابة بين القطاعين العام والخاص».

ولفت إلى أنّ «ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً، كي لا نشكك ببعضنا البعض من دون طائل. وآمل أن نتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة النازمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. وقطاع النفط يجب أن يعتمد على مبادئ مهمة أبرزها: إنشاء شركة وطنية للنفط وهو أمر ضروري، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة اذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع إنماء قطاع النفط».

ودعا لعدم «وجوب تلزيم ٤ أو ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الأمر أفضل». وقال: «يجب علينا ايضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية ألا تتجاوز ٣٠% من الناتج المحلي ونحن علينا أن نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الإيرادات النفطية هذا المعدل يتم إلحاق ضرر بالاقتصاد، وعلى نسبة استخدام العائدات السنوي ألا تتخطى ٤%».

وكان الاحتفال قد بدأ بكلمة ألقته السفيرة انجلينا ايخهورست أكدت فيها «دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه من أجل شراكة نوعية».

وألقى الوزير حكيم كلمة عدد فيها أسس منح الجائزة والإنجازات التي حققتها المؤسسات المشاركة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة.



## سليمان: إطلاق مشروع اللامركزية خلال أسبوعين

الأربعاء ١٢ آذار ٢٠١٤

فيما كان من المرتقب أن يطلق رئيس الجمهورية ميشال سليمان أمس اللامركزية الإدارية تطبيقاً لاتفاق الطائف بعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على إقراره، تبين أنّ الاحتفال الذي أقيم أمس في بعبدا هو لتوزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤. لكنّ الرئيس سليمان لم يفوّت المناسبة من دون أن يؤكد أنّ «إطلاق مشروع اللامركزية الادارية سيتمّ خلال الاسبوعين المقبلين فور الانتهاء من إعدادها».



ترأس رئيس الجمهورية ميشال سليمان احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم أمس في القصر الجمهوري في بعبدا، في حضور وزراء الاقتصاد والتجارة الان حكيم، الدولة لشؤون مجلس النواب نبيل دو فريج والبينة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخورست والفائزين في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة، وممثلين عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية.

في المناسبة، ألقى سليمان كلمة لفت فيها الى أنّ «الخبر الاعلامي تناول موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما اردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية». وقال: «إنّ هذه الجائزة تُمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري، وهي ترتدي طابعاً خاصاً لجهة المكان والمضمون والتوقيت حيث يصادف يوم ١٥ آذار اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن ان تكون هذه المناسبة، او في اطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك أنّ جائزة الامتياز ستؤول الى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصد نتائجها».

ولفت الى أنّ «الجائزة التي نحتفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعبدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كل المناطق اللبنانية، كما وأنّ هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة

الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار، والتي صدر في اعقابها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهماً في افسال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني إضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق انتمائي تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الأزمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار».

وتابع: «الهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاعين الخاص والعام معاً، وتتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية إلا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين إلا من ضمنها. ويجب أيضاً تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية، ونأمل في ان ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسبوعين المقبلين لنقوم بإطلاقه، واكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب أن تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعداً، مع المحافظة على ميزاتنا، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي».

اضاف: «اما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبيه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. وأسارع بالقول إن ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً، فقط يجب تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل. قطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: إنشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، إبعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر بعض الدول.

ومن المبادئ أيضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة اذ لا يجوز الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الاخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموّه مع إنماء قطاع النفط. وهذا يتطلب ايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل».

موضحاً أنه «يجب علينا أيضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية ألا تتجاوز ٣٠ في المئة من الناتج المحلي ونحن علينا ان نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الإيرادات النفطية هذا المعدل يتم إلحاق ضرر بالاقتصاد، الى ذلك على نسبة استخدام العائدات السنوي ألا تتخطى ٤ في المئة».

ايخهورست

وكان الاحتفال بدأ بكلمة للسفيرة ايخهورست، ذكرت فيها أنّ «الاتحاد الاوروبي شريك رئيسي للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي انجزناه معاً في مجال الجودة والامتياز، وهما امران اساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية في لبنان».

حكيم

بدوره، عدّد حكيم اسس منح الجائزة والانجازات التي تم تحقيقها من قبل المؤسسات المشاركة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة، والتي على اساسها عمدت لجنة الحكام الى اختيار الفائزين.

تسليم الجائزة

ثم سلّم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحها من المستوى الاول، في القطاع الخاص. وفي هذا الاطار، فازت الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز بـ «الجائزة اللبنانية للامتياز - مستوى الشهادة»، لتطبيقها متطلبات «النموذج اللبناني لادارة الجودة».

# الشرق

سليمان: على المسؤولين جميعاً الاعتذار من الشعب



بعيدا - تيريز القسيس صعب

لا يترك رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مناسبة الا ويطلق من خلالها سلسلة مواقف صريحة وشفافة تعبر عن نظرة الرئاسة الأولى لتطورات الأوضاع المحلية وتأثيرها على الحال العامة في البلاد في ظل التجاذبات السياسية حول البيان الوزاري.

صحيح ان مناسبة أمس في قصر بعيدا كانت اقتصادية بامتياز، لكن سليمان أبي إلا وأن يكرر على مسامع الحاضرين واللبنانيين ان «اعلان بعيدا» الذي بات وثيقة مشرعة عربياً ودولياً، يخدم الاستقلال وميثاقيته، معتبراً أنه لم يتم احترام ما تم الاتفاق عليه في هذا المكان وفي هذه القاعة تحديداً قاعة ٢٢ تشرين الثاني، ولا في مجلس النواب ولا في قصر بعيدا.

وطالب بالاعتذار من الشعب اللبناني لاننا لا ننفذ قرارات الحوار الوطني. وقال «مشكلتنا اننا لم نبذل الجهد الكافي مع الاطراف كافة كما لم نبذل جهوداً مع الاطراف الذين نمون عليهم».

واعتبر رئيس الجمهورية ان «أهمية اعلان» بعيدا في بنده السابع تناوله لمسألة النهوض الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه السبب الرئيسي في تشكيل مجموعة الدعم الدولية في نيويورك، والاجتماع الذي عقد أخيراً في باريس.

وأشار سليمان الى ان من لا يريد الاعتراف بنتائج «اعلان بعيدا» يساهم في افشال مقررات المجموعة الدولية.

كلام سليمان جاء خلال احتفال أقيم في القصر الجمهوري لتوزيع الجائزة اللبنانية للامتياز للعام ٢٠١٤، وهي مناسبة تقام للمرة الثالثة في القصر الجمهوري، في حضور الوزراء نبيل دوفريج، آلان حكيم، ومجد المشنوق وفاعليات دبلوماسية واقتصادية واجتماعية.

كلمة الرئيس سليمان

فقد أكد رئيس الجمهورية في كلمته ان على المسؤولين اللبنانيين جميعاً الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه، وجدد تأكيده على أهمية اعلان بعيدا الذي كان السبب الأساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس والتي صدر عقبها نتائج مهمة للبنان، مشيراً الى ان الأهم فيها تمثلت في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني إضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى إنشاء صندوق انتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية.

وإذ أشار الى ان هذا الأمر بحاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات، فإنه أكد اننا لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلعة ونجمع المال ومن تصور ذلك مخطيء، مشيراً الى ان أكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم هي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش، ما من أحد يمكنه ان يقول بعد اليوم أنه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لنلا يقع في أيدي إرهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على إسرائيل.

وإذ أشار أيضاً الى أنه يتم الآن صوغ البيان الوزاري، فإنه جدد التأكيد على ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني أي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعدا.

وشدد الرئيس سليمان على ان الامتياز الأكبر يبقى النفط الذي يجب التنبيه اليه. وإذ اعتبر ان إدارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط وابعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية ويجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحدة بداية يكون الأمر أفضل.

#### رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي

وكان الاحتفال بدأ بكلمة الفتها السفيرة انجلينا ايههورست، جاء فيها: «يفتخر الاتحاد الاوروبي في كونه شريكا رئيسيا للبنان في العديد من المجالات، ويثني على العمل الذي أنجزناه معاً في مجال الجودة والامتياز، وهما أمران أساسيان للتقدم والتنمية الاقتصادية في لبنان».

وختمت بتوجيه الشكر الى «فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان على اخلاصه وجهوده لتعزيز التعاون بين الاتحاد الاوروبي ولبنان»، مؤكدة «ان الاتحاد الاوروبي سيقف الى جانب لبنان، لاسيما في هذه الفترة العسيرة. وأود ان أحيي استجابة اللبنانيين في أوقات الازمة هذه»، مجددة «كل دعم الاتحاد الاوروبي والتزامه من أجل شراكة نوعية».

#### كلمة الوزير حكيم

والقى الوزير حكيم كلمة عدد فيها أسس منح الجائزة والانجازات التي تم تحقيقها من قبل المؤسسات المشاركة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والتي على أساسها عمدت لجنة الحكام الى اختيار الفائزين.

#### تسليم الجائزة

وفي ختام الاحتفال، سلم رئيس الجمهورية الجائزة الى رابحها من المستوى الأول، في القطاع الخاص، بعدها سلم الوزير حكيم الشهادات الى رابحها من مستوى الشهادة المتقدمة في القطاع الخاص، قبل ان يتم التقاط الصور التذكارية للمناسبة.



## «الرفاعي» تفوز بالجائزة اللبنانية للامتياز

حازت مجموعة الرفاعي القابضة (ARIH)، الشركة اللبنانية الرائدة في تصنيع وتوزيع المكسرات والقلوبت والسكاكر، على الجائزة اللبنانية للامتياز لعام ، وتسلمتها أمس من رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، في حفل أقيم في القصر الجمهوري في بعدا.

وفي المناسبة، قال محمد الرفاعي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الرفاعي» القابضة: «إنّ الجائزة اللبنانية للامتياز تأتي لتؤكد على ريادة المجموعة في الأسواق المحلية والعالمية، خصوصاً لناحية تطبيق أعلى معايير الجودة العالمية. فبعد أن استحققت ثقة زبائنها الذين توجوها كثالث أفضل ماركة لبنانية، تأتي هذه الجائزة بمثابة تكريم رسمي لجهود المجموعة وإنجازاتها».

تُمنح الجائزة اللبنانية للامتياز، التي تديرها وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية، للمؤسسات والشركات المميزة والمتقدمة في القطاعين العام والخاص، وفي هيئات المجتمع المدني، التي تثبت التزامها بمسار الامتياز عبر تطبيق نظم إدارة الجودة واعتماد أعلى معايير ومواصفات الجودة العالمية. وفي هذا السياق، يأتي فوز شركة الرفاعي بالجائزة كشهادة تقدير من الجهات الحكومية لدورها البارز ومسيرتها التي يُحتذى بها لناحية الجودة والتميز.





## «البيان الوزاري يجب أن يكتب بحبر إعلان بعداء» سليمان: لإبعاد قطاع النفط عن التجاذب السياسي



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أنّ على المسؤولين اللبنانيين جميعاً الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبل بكلّ شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقرّرات الحوار، ولم نحترم ما اتفقنا عليه. كلام رئيس الجمهورية جاء أثناء ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ اقيم ظهر امس في قاعة ٢٢ تشرين الثاني في القصر الجمهوري في بعداء وحضره وزراء الاقتصاد والتجارة ألان حكيم، الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج، والبيئة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا إيخهورست، مدير عام رئاسة الجمهورية انطوان شقير، والفائزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، إضافة إلى أعضاء لجنة الحكّام.

وأشار سليمان في كلمته إلى أنّ البيان الوزاري يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به إعلان بعداء. وهذه القاعة بالذات تقرّر فيها إعلان بعداء، وقرارات الإعلان معلقة على مدخلها. وهي أيضاً قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، وإعلان بعداء في ميثاقه يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما.

وقال «إنّ هذه الرمزية مهمة جداً لكن، يا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما أنشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم أيضاً ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه».

وجدد تأكيده على أهمية اعلان بعداء الذي كان السبب الأساس في تشكيل المجموعة الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس وصدر عقبا نتائج مهمة للبنان، مشيراً إلى أنّ الأهمّ فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبة اللبنانية والنظام اللبناني إضافة إلى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، إلى إنشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة

السورية.

وإذ أشار إلى أن هذا الأمر في حاجة إلى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة أن تلاحقه وتسعى إلى تكوين دعم لتأمين الهبات، أكد أننا لم نذهب إلى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك مخطئ، مشيراً إلى أن أكبر مساعدة ترد إلى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال إلى اليوم هي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان، ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش، وما من أحد يمكنه أن يقول بعد اليوم أنه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات إلى الجيش لئلا يقع في أيدي إرهابيين أو منظمات أو ميليشيات لإطلاقها في ما بعد على «إسرائيل».

وإذ أشار أيضاً إلى أنه يتم الآن صوغ البيان الوزاري، فإنه جدد التأكيد على أن هذا البيان يجب أن يكتب بحبر الوفاق الوطني أي بالحبر ذاته الذي كتب به إعلان بعيدا.

وشدد سليمان على أن الامتياز الأكبر يبقى النفط الذي يجب التنبه إليه. وإذا اعتبر أن إدارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط وإبعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وإيجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ أو ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الأمر أفضل.



سليمان: البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر "إعلان بعدا"

11 آذار ، 2014

شدد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على أن "البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر الوفاق الوطني، والحبر ذاته الذي كتب فيه إعلان بعدا، وقرارات الاعلان موجودة على باب قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري"، مؤكداً أن "إعلان بعدا يخدم الميثاق الوطني والاستقلال، ونحن لم نحترم ما اتفقنا عليه في المجلس النيابي في طاولة الحوار، ولا في القصر الجمهوري، ونحن كمسؤولين لبنانيين علينا الاعتذار من الشعب اللبناني"، مؤكداً أن "أهم شيء السير بالاتفاقات التي نقوم بها، وقد اتفقنا على المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ثم تعثرت، وعادت و عملت بناء على جهود خارجية، وهناك ترسيم الحدود، والمقرر الأخير هو إعلان بعدا الذي تراجع بعض الاقراء عن تأييده". وفي كلمة له خلال حفل اطلاق "الجائزة اللبنانية للامتياز" في قصر بعدا، لفت إلى أن "أهمية إعلان بعدا تدخل في الموضوع الذي نتحدث عنه، حيث أن البند ٧ من إعلان بعدا يتحدث عن خطة اقتصادية واجتماعية لتنمية المناطق، ومن لا يريد أن يعترف بإعلان بعدا يريد أن يفشل مقررات المجموعة الدولية في باريس التي تبنت السياسة اللبنانية ودعم الجيش اللبناني ومساعدة لبنان في معالجة أزمة النازحين السوريين"، مشدداً على أن "إعلان بعدا كان السبب الرئيسي لتشكيل مجموعة الدعم الدولية".

وشدد سليمان على أنه "على الحكومة المقبلة ان تتابع مقررات مؤتمر باريس، ونحن لم نذهب الى فرنسا لكي نحمل السلة ونجمع اموالاً"، لافتاً إلى أن "٣ مليارات دولار التي خصصت للجيش اللبناني تتلاقى مع مقررات المجموعة الدولية، وقد كان هناك غطاء دولي كبير لتسليح الجيش اللبناني، واليوم لا احد يتحدث عن منع الجيش اللبناني من استلام صاروخ، والقضية ليست صعبة، وعلى الحكومات التواصل مع دول الاغتراب والمساهمة في هذا الصندوق". وأضاف سليمان: "إن جائزة الجودة والامتياز تعيد بالفائدة على الاقتصاد الوطني، ويجب وضع استراتيجية شاملة"، لافتاً إلى أن "الكفاءة احد معايير الاستراتيجية، وانا لم اقبل التعيين في الدولة الا وفق الصيغة التي تم الاتفاق عليها وانا لم اقبل بأي تعيين من خارج الصيغة التي تم عرقلتها"، قائلاً: "الوزارة لا تقوم على المستشارين، بل الوزير من يقوم على المستشارين، وعند تعيين اي شخص يجب العودة الى هيكلية التعيين، وعندما توجهنا الى تعيين قائمقامين لم اقبل بتعيين اي قائمقام من خارج وزارة الداخلية كما طلب بعض الاقراء"، مشدداً على أنه "يجب هيكلية المعاملات الادارية، واعتماد E-government، وتعزيز قطاع الاتصالات، وإطلاق اللامركزية الادارية، وإكساب الاقتصاد ميزات التفاضلية والتنافسية، والتطابق مع المواصفات العالمية واختراق الاسواق".

ورأى سليمان أن "الامتياز الاكبر هو النفط، وهذا الامر يجب الانتباه له، لانه ثروة لبنان، ويجب الانستهتر بإستعماله"، معتبراً أن "ادارة موضوع النفط جيدة جدا حتى الساعة"، أملاً ان "تتابع بهذه الطريقة"، لافتاً إلى أنه "يجب تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة، لانهم سحبوا منها الصلاحيات، وقد تم تعيينها وفق الكفاءة"، مشدداً على أن "المدير والهيئة الناظمة للنفط هم يعطون الاستقرار للموضوع وليس الوزير".

ودعا "لإبعاد النفط عن الساحة السياسية وعن الحملات الانتخابية"، مشيراً إلى أن "هذا الموضوع دمر بعض الدول، ويجب المحافظة على الإقتصاد بإنماء موضوع النفط، ويجب خلق التكنولوجيا الضرورية لمواكبة الموضوع، ويجب عدم تلزيم البلوكات بشكل كامل، بل يجب تلزيم كل بلوك على حدى"، لافتاً إلى أنه "يجب ألا تتجاوز الإيرادات النفطية الـ ٣٠ بالمئة لأنها تقضي على القطاعات الاقتصادية الثانية، وهذه الخبرات نكتسبها من الدول التي مرت في هذه التجربة، ويجب ان يتبلغ المواطنون كيف يتم صرف هذه العائدات". وأضاف سليمان أن "اقتصاد لبنان يمتاز بالنمو السريع، ويتم الحديث الآن عن نمو ٤ بالمئة بحال انطلاق العمل السياسي"، مؤكداً أن "إقرار البيان الوزاري يخدم النمو بشكل جيد".

ودعا سليمان الى "ادخال المجتمع المدني والقطاع العام في "الجائزة اللبنانية للامتياز"، لافتاً إلى أنه "يجب رفع عدد المشتركين في هذه الجائزة الى ١٠٠، ويجب معرفة المؤسسات التي تجرؤ على عرض بضاعتها، لأنها تستوفي الشروط".

وبدوره أشار وزير الإقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى ان "إبتساع نطاق العولمة أدى إلى إزدياد حدة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية"، لافتاً إلى "أهمية التركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة تعزز قدراتنا التنافسية".

وأضاف ان "الوزارة قامت من خلال برنامج ممول من الإتحاد الأوروبي بوضع خطط عمل لتطوير البنى التحتية، كما تم دعم وتجهيز مختبرات بمعدات حديثة"، معتبراً ان "الجائزة اللبنانية للامتياز" تكمن أهميتها في انها تمنح من قبل أعلى مستوى رسمي في البلاد".

## الأخبار

### سليمان: لابعاد ملف النفط عن السياسة والحملات الإنتخابية

١١ مارس ٢٠١٤



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، في حفل توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز في قصر بعبدا، "ان البيان الوزاري يجب ان يكتب بالحبر الذي كتب فيه اعلان بعبدا"، مؤكدا ان اعلان بعبدا يخدم الميثاق الوطني ويتطابق معه

وبالتالي هو يخدم الاستقلال الوطني لكن للأسف لم نحترم ما اتفقنا عليه، لا في مجلس النواب اي طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية"، وقال: "على المسؤولين الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم نحترم قراراتنا".

وأشار الى ان المحكمة الدولية وافقنا عليها في المجلس النيابي وتعثرت كما ترسيم الحدود لم يتم تنفيذه، وموضوع السلاح خارج المخيمات ايضا لم ينفذ".

وشدد على "ضرورة احترام الإتفاقيات التي نوافق عليها والسير بها وتنفيذها"، وقال: "من يعتبر ان اعلان بعيدا غير مفيد سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا"، مشيرا الى البند السابع منه الذي يتحدث عن خطة اقتصادية لكل المناطق، مؤكدا انه "كان السبب الرئيسي لاجتماع المجموعة الدولية، وما صدر عنه من نتائج مهمة، لافتا الى ان المجموعة الدولية وافقت على مقررات إعلان بعيدا كسياسة عامة للبنان ومن يعترض يعرقل المساعدات الدولية"، معتبرا ان الهبة السعودية للجيش هي أكبر مساعدة تأتي للبنان منذ الإستقلال.

وأكد اننا نحتاج الى آلية للمتابعة وهذا ما يجب ان تفعله الحكومات المقبلة".

وأعلن سليمان "ان هذه المناسبة تحمل طابعا مميزا بالمكان والزمان والمضمون"، مشددا على "ان اللامركزية امتياز كبير يشجع القطاعات، مشددا على احترام الحقوق الأساسية للمستهلك وعلى رأسها احترام الحقوق الأساسية له والحد من الاستغلال وتعزيز العدالة الاجتماعية او تخفيف اللادالة، المحافظة على حقوق المستهلك مثل السلامة والاختيار والمعرفة وابداء الرأي والتعويض له في حال الضرر، مشددا على تثقيفه في بيئة سليمة".

وقال: "هذه الجائزة هدفها وضع استراتيجيات شاملة تشمل القطاعين العام والخاص، مشيرا الى بعض النقاط من هذه الاستراتيجية وهي الكفاءة في الادارة، التقنيات التي وضعنا لها آلية وكانت هناك عراقيل ادت الى توقفها"، مؤكدا "ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكنها تقوم على الادارة، فالمستشار ليس الوزير". مشددا على هيكليّة ادارة جيدة تأخذ دورها الصحيح".

# THE DAILY STAR

LEBANON

Sleiman: Start gas auction with just one block March 12, 2014 12:11 AM

The Daily Star



President Michel Sleiman speaks during the Lebanese Excellency Awards ceremony in Baabda on Tuesday March 11, 2014. (The Daily Star/Mohammad Azakir)

BEIRUT: President Michel Sleiman said Tuesday that he preferred to auction just one of the 10 gas blocks off the Lebanese coast instead of tendering all 10 blocks initially.

“We should not auction four or 10 blocks. If we can auction one block in the beginning, then this will be a good start,” the president said.

He stressed that he had reached this view after consulting with some oil experts on the matter.

The president’s remarks came during the ceremony to honor industrialists and businessmen with Lebanese Excellence Awards at Baabda Palace.

Sleiman’s statements seem to be in line with the position of former Energy and Water Minister Gebran Bassil, who favors an initial offering of only five blocks with one being selected by the firms for auction.

But Speaker Nabih Berri has repeatedly called for offering all 10 of the blocks off Lebanon's coast and letting the companies choose five in order to generate the best offers.

Bassil originally postponed the auction from Dec. 10 to Jan. 10 and a second time to April 10. The new energy minister, Arthur Nazarian, is unlikely to change his predecessor's last amendment, but many experts say the date is unreasonable.

Industry insiders say that the Cabinet should delay the auction for another two or three months at least to give firms more time to examine conditions and make their offers.

Sleiman also voiced his support for giving the Petroleum Administration more authority in the matter, praising its members.

The Petroleum Administration has been unable to act or negotiate any deal with the companies without first receiving Bassil's approval.

The president warned against exploiting the issue of oil and gas exploration ahead of the presidential election a clear allusion to Bassil.

"We must not count on one company only, and the revenues from oil should not exceed 30 percent of the country's GDP," Sleiman said.

He said oil revenues exceeding 30 percent could hurt the economy, based on previous experiences in oil-producing countries

**Sleiman : Rédiger la déclaration ministérielle « avec l'encre de la déclaration de Baabda »**



Le président Sleiman : « Nous devons tous demander pardon au peuple libanais. » Photo Dalati et Nohra

Présidence

Le chef de l'État s'en est pris aux responsables politiques qui ont fait échec aux résolutions du dialogue.

OLJ

12/03/2014

Le président de la République Michel Sleiman est revenu hier à la charge, quoique implicitement, contre la politique du 8 Mars et en particulier du Hezbollah, auquel il a reproché une fois de plus d'avoir renié son engagement à l'égard de la déclaration de Baabda. Selon lui, l'encre de cette proclamation devrait servir à écrire le texte de la déclaration ministérielle.

M. Sleiman, qui s'exprimait lors d'une manifestation à caractère économique au palais de Baabda, a également critiqué l'inaction du 8 Mars pour faire appliquer les précédentes résolutions du dialogue national. « Il est aujourd'hui question de la rédaction de la déclaration ministérielle, a notamment déclaré le président Sleiman. J'avais dit il y a près d'une semaine que ce texte devrait être écrit avec l'encre de l'entente nationale, c'est-à-dire la même encre avec laquelle avait été écrite la déclaration de Baabda. Cette salle où nous nous trouvons est précisément celle qui a vu la genèse de la déclaration de Baabda. Ses dispositions sont reproduites à l'entrée de la salle. C'est aussi la salle du 22-Novembre, la salle de l'Indépendance au palais présidentiel. Or la déclaration de Baabda est en harmonie avec le pacte national et l'indépendance », a souligné le chef de l'État. « Toute cette symbolique est très importante, mais hélas, nous n'avons pas respecté ce sur quoi nous sommes convenus, ni au siège du Parlement, lorsque nous avons créé le comité du dialogue et à l'époque (en 2006) on l'appelait table de dialogue, ni à la présidence de la République, ultérieurement, et cela en dépit de l'importance de ce qui a été convenu », a-t-il rappelé. « C'est pour cela qu'en tant que responsables libanais, nous devons tous demander pardon au peuple libanais, ce peuple qui applaudissait lorsque nous nous mettions d'accord sur quelque chose, puis nous voyait ne pas mettre en œuvre les résolutions adoptées lors des séances de dialogue », a-t-il dit.

Le président a rappelé que lors des séances tenues au siège du Parlement, « il a été question du Tribunal spécial pour le Liban. Hélas, l'accord sur ce point a été mis en échec et il a fallu recourir à l'étranger pour que l'affaire soit conclue. Mais il ne fallait pas que les choses en arrivent à ce stade. De même, on a parlé du tracé de la frontière et des armes palestiniennes hors des camps, et rien n'a été fait sur ces deux points. Certes, nous ne sommes pas seuls responsables, dans la mesure où des parties tierces (la Syrie, notamment) étaient concernées ». Cependant, a-t-il ajouté à l'adresse évidente du 8 Mars, « nous n'avons pas déployé assez d'efforts auprès des parties sur lesquelles nous pouvions avoir de l'influence. Nous aurions probablement pu les contraindre à se conformer à notre volonté réunie et nous ne l'avons pas fait ».

Et de poursuivre : « Quant à la dernière résolution en date, ce fut la déclaration de Baabda, à propos de laquelle certains (le Hezbollah) ont renié par la suite leur engagement. Cette déclaration a été la cause principale de la formation du Groupe international de soutien au Liban, lequel s'était réuni à New York le 25 septembre dernier, puis de nouveau à Paris le 5 mars. Cette dernière réunion a débouché sur

d'importants résultats pour le Liban. Ceux qui ne veulent pas reconnaître l'importance de ces résultats contribuent à la mise en échec des résolutions de ce groupe international. Or le plus important dans ces résolutions est représenté par le fait que la politique libanaise, la structure libanaise et le système libanais ont été adoubés, en plus du soutien à l'économie et à l'armée et l'aide pour subvenir aux besoins des réfugiés syriens. »

« Eh bien non, nous n'étions pas allés en France pour faire la quête, a-t-il lancé. Ceux qui croyaient cela se sont trompés. Mais d'un autre côté, le montant des trois milliards de dollars de donation à l'armée a été alloué dans le cadre des objectifs affichés par le Groupe international de soutien. »

« Il s'agit de l'aide la plus importante octroyée à l'armée depuis l'indépendance, et c'est le fruit des relations bilatérales entre l'Arabie saoudite et le Liban et il bénéficie d'une large couverture internationale en faveur de la fourniture d'armes à la troupe. Plus personne ne peut désormais venir nous dire qu'il ne fournirait pas de missiles sol-air à l'armée afin que ces armes ne tombent pas entre les mains de terroristes ou de milices qui les utiliseraient plus tard contre Israël. Jusqu'ici, tel était le prétexte. À partir de maintenant, il n'est plus de mise », a-t-il souligné.





## **Sleiman Inaugurates The Lebanese Award of Excellence**

Should we start by describing Baabda's Independence Hall, or should we talk about the President's commitment to his cause? Not to seem too blasé concerning our own heritage, the independence hall is, undoubtedly, one instrumental location in old and recent history, not to mention being a piece in the grandiose Baabda mosaic of historical and political legacy. However, Sleiman's speech can be as the crowning jewel of all the Roman Mosaics and veiled statues ...

From the Independence Hall with all its connotations – and they seem so many, some ironic and some tragic – the Lebanese President Michel Sleiman stood; a true figure of national commitment, to inaugurate the Lebanese award of excellence. In a sure step to intimidate those thrashing him with comments or showing total blithe, Sleiman recalled that the Baabda Declaration was written on that same location and it was agreed on by all parties, both in form and in content; something that should have been applied to the Ministerial Statement as well.

“Sadly,” he said, “we have failed to respect what we have agreed on concerning the Baabda Declaration” calling all parties to apologize to the Lebanese people “since it is our duty to abide by agreements and commit to their implementation.”

During his speech, the President noted the fall of the Special Tribunal for Lebanon (STL), which came in to mirror the failure to draw the Lebanese borders. The international community was also put in the spotlight for its members viewed the Declaration as a general policy for Lebanon, considering those who oppose it as obstructing any kind of international support.

On that same note, Sleiman tackled the Saudi contribution to the Lebanese Armed Forces (LAF); the largest contribution since the Lebanese independence, stressing the need for comprehensive strategies able to encompass all sectors. The president called for viewing the off-shore gas and oil dossier as instrumental to the Lebanese economy, describing its management so far as “good” and calling for giving the organizing committee wider prerogatives .

## سليمان: علينا الاعتذار من الشعب اللبناني لاننا لم ننفذ ما اتفقنا عليه



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، في حفل توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز في قصر بعبدا، "ان البيان الوزاري يجب ان يكتب بالحبر الذي كتب فيه اعلان بعبدا"، مؤكدا ان اعلان بعبدا يخدم الميثاق الوطني ويتطابق معه وبالتالي هو يخدم الاستقلال الوطني لكن للأسف لم نحترم ما اتفقنا عليه، لا في مجلس النواب اي طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية"، وقال: "على المسؤولين الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم نحترم قراراتنا".

وأشار الى ان المحكمة الدولية وافقنا عليها في المجلس النيابي وتعثرت كما ترسيم الحدود لم يتم تنفيذه، وموضوع السلاح خارج المخيمات ايضا لم ينفذ".

وشدد على "ضرورة احترام الإتفاقيات التي نوافق عليها والسير بها وتنفيذها"، وقال: "من يعتبر ان اعلان بعبدا غير مفيد

سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا"، مشيرا الى البند السابع منه الذي يتحدث عن خطة اقتصادية لكل المناطق، مؤكدا انه "كان السبب الرئيسي لاجتماع المجموعة الدولية، وما صدر عنه من نتائج مهمة، لافتا الى ان المجموعة الدولية وافقت على مقررات إعلان بعبدا كسياسة عامة للبنان ومن يعترض يعرقل المساعدات الدولية"، معتبرا ان الهيئة السعودية للجيش هي أكبر مساعدة تأتي للبنان منذ الإستقلال.

وأكد اننا نحتاج الى آلية للمتابعة وهذا ما يجب ان تفعله الحكومات المقبلة".

وأعلن سليمان "ان هذه المناسبة تحمل طابعا مميزا بالمكان والزمان والمضمون"، مشددا على "ان اللامركزية امتياز كبير يشجع القطاعات، مشددا على احترام الحقوق الاساسية للمستهلك وعلى رأسها احترام الحقوق الاساسية له والحد من الاستغلال وتعزيز العدالة الاجتماعية او تخفيف اللادعالة، المحافظة على حقوق المستهلك مثل السلامة والاختيار والمعرفة وابداء الرأي والتعويض له في حال الضرر، مشددا على تنقيفه في بيئة سليمة".

وقال: "هذه الجائزة هدفها وضع استراتيجية شاملة تشمل القطاعين العام والخاص، مشيرا الى بعض النقاط من هذه الاستراتيجية وهي الكفاءة في الادارة، التقنيات التي وضعنا لها آلية وكانت هناك عراقيل ادت الى توقفها"، مؤكدا "ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكنها تقوم على الادارة، فالمستشار ليس الوزير". مشددا على هيكلية ادارة جيدة تأخذ دورها الصحيح".

وفي موضوع النفط، قال رئيس الجمهورية: "علينا تحسين الهيئة الناظمة في موضوع النفط وإعطائها صلاحيات أكثر لا أن تظل الأمور في يد الوزير لأنه يتغير، فيما الهيئة تحفظ الإستمرارية والإستقرار".



انتقد الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان تنصل بعض الفرقاء من إعلان بعيدا الذي بناى بلبنان عن الصراعات الخارجية (في إشارة لحزب الله) بعد ان تم التوافق عليه بالاجماع على طاولة الحوار الوطني، معتبرا ان على المسؤولين الاعتذار للشعب اللبناني لانهم لا ينفذون القرارات التي يتوافقون عليها في حوارهم الوطني. وطالب سليمان لجنة صياغة البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الجديدة بان تكتب البيان بحبر الوفاق الوطني والذي كتب فيه "اعلان بعيدا" وقراراته والتي تم تعليقها على باب قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري. وأكد في كلمة له خلال حفل اقيم اليوم في القصر الجمهوري لتوزيع الجائزة اللبنانية للامتياز بحضور فاعليات اقتصادية من القطاعين العام والخاص ان "اعلان بعيدا" يخدم الميثاق الوطني والاستقلال. وأشار الرئيس سليمان الى العديد من القضايا التي تم الاتفاق عليها على طاولة الحوار ولم يتم تنفيذها بينها بارادة لبنانية بينها المحكمة الدولية الخاصة التي تعثرت في الداخل الى ان تم تشكيلها بناء على جهود خارجية وترسيم الحدود والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات ووضع خطة اقتصادية واجتماعية لتنمية المناطق. وحذر من ان عدم الاعتراف باعلان بعيدا سيعني افشال مقررات المجموعة الدولية لدعم لبنان التي عقدت اجتماعها الاول في نيويورك ثم أعقبته باجتماع آخر في باريس مؤخرا والتي تبنت السياسة اللبنانية ودعم الجيش اللبناني ومساعدة لبنان في معالجة ازمة النازحين السوريين. وشدد على ان تتولى الحكومة اللبنانية المقبلة متابعة مقررات مؤتمر باريس خصوصا لناحية رصد مبلغ ثلاثة مليارات دولار للجيش اللبناني وتوافر الغطاء الدولي الكبير لتسليح الجيش اللبناني ودعم الصندوق الائتماني الذي اعتمده مؤتمر الدعم وضرورة التواصل مع المغتربين اللبنانيين للمساهمة في الصندوق. ولفت الى ان اعلان بعيدا لم يترك أي موضوع من النواحي السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية الا وتطرق اليها ووضع عناوين خارطة طريق لها داعيا الى وضع استراتيجية مشتركة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز أوضاع الادارة الحكومية والاهتمام باستقرارها وتشجيع الاستثمارات من خلال اصلاح ضريبي وقرار اللامركزية الادارية وتحفيز الانتاج. وشدد على ايلاء الاهتمام بالثروة النفطية وعدم التشكيك في ادارة هذا الملف وتوسيع صلاحيات الهيئة النازمة لقطاع النفط ومنحها المزيد من الصلاحيات وانشاء شركة نفط وطنية وتحييد هذ القطاع عن السياسة واستغلال السياسيين له في نقاشاتهم وحملاتهم. -

<http://www.el-balad.com/849650#sthash.whq0vjgF.dpuf>

# El nashra finance

<http://www.elnashrafinance.com/themes/default/images/logo.png>

سليمان: خلال حفل توزيع "الجائزة اللبنانية للامتياز": اللامركزية هي امتياز كبير يشجع القطاعات

الثلاثاء ١١ آذار ٢٠١٤، آخر تحديث ١٢:٢٦

أعلن الرئيس ميشال سليمان عن إطلاق "المركزية الادارية" وتعزيز قطاع الاتصالات واكساب الاقتصاد ميزات التنافسية. معتبراً خلال كلمته في حفل توزيع "الجائزة اللبنانية للامتياز" أن اللامركزية هي امتياز كبير يشجع القطاعات. وأضاف: "يوم ١٥ آذار هو اليوم العالمي للمستهلك، ويجب ان يتطابق الامتياز مع يوم المستهلك". مشيراً الى أن للمستهلك حقوقاً على رأسها السلامة والاختيار والمعرفة وابداء الرأي والتعويض له في حال الضرر.

وأوضح سليمان أن "اعلان بعيدا هو السبب الرئيسي لتشكيل مجموعة الدعم الدولية للبنان في نيويورك وباريس"، مضيفاً: "من لا يريد الاعتراف باهمية نتائج اجتماع مجموعة الدعم الدولية يكون هو من يساهم في افشالها".

وتابع: "الكفاءة في الإدارة والتعيينات ولوضع استراتيجية شاملة تشمل القطاعين العام والخاص في الامتياز، واستراتيجية تشمل الكفاءة في الادارة والوزارات لا تقوم على المستشارين ولكنها تقوم على الادارات". ولفت الى أن "الهيكلية الادارية يجب أن تأخذ دورها ويجب أن نلجأ إلى الهيكلية للتعيين وليس للوساطات".

وفيما يخص النفط، قال سليمان: "لابعاد النفط عن الساحة السياسية وعن الحملات الانتخابية، وهذا الموضوع دمر بعض الدول، ويجب المحافظة على الاقتصاد بإنماء موضوع النفط، ويجب خلق التكنولوجيا الضرورية لمواكبة الموضوع، ويجب عدم تلزيم "البلوكات" بشكل كامل، ويجب تلزيم "بلوك ١"، ويجب ألا تتجاوز الإيرادات النفطية نسبة ٣٠% لأنها تقضي على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذه الخبرات نكتسبها من الدول التي مرت بهذه التجربة، ويجب ان يتبلغ المواطنون كيف يتم صرف هذه العائدات".

وأضاف: "الامتياز الاكبر هو النفط، وهذا الامر يجب ان نتنبه له، لانه ثروة لبنان، ويجب ألا نستعثر بإستعماله". كما اعتبر أن "ادارة موضوع النفط جيدة جدا حتى الساعة"، آملاً أن تتابع بهذه الطريقة. وقال: "فقط يجب تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة، لانهم سحبوا منها الصلاحيات، وقد تم تعيينها وفق الكفاءة، والمدير والهيئة الناظمة للنفط من تعطي الاستقرار للموضوع وليس الوزير".



سليمان: البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر إعلان بعدد  
١١ آذار , ٢٠١٤ ٣٩:٠١:١٣



شدد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على أن "البيان الوزاري يجب أن يُكتب بحبر الوفاق الوطني، والحبر ذاته الذي كتب فيه اعلان بعدد، وقرارات الاعلان موجودة على باب قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري"، مؤكداً أن "اعلان بعدد يخدم الميثاق الوطني والاستقلال، ونحن لم نحترم ما اتفقنا عليه في المجلس النيابي في طاولة الحوار، ولا في القصر الجمهوري، ونحن كمسؤولين لبنانيين علينا الاعتذار من الشعب اللبناني"، مؤكداً أن "أهم شيء السير بالاتفاقات التي نقوم بها، وقد اتفقنا على المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ثم تعثرت، وعادت و عملت بناء على جهود خارجية، وهناك ترسيم الحدود، والمقرر الاخير هو اعلان بعدد الذي تراجع بعض الافرقاء عن تأييده". وفي كلمة له خلال حفل اطلاق "الجائزة اللبنانية للامتيياز" في قصر بعدد، لفت إلى أن "أهمية اعلان بعدد تدخل في الموضوع الذي نتحدث عنه، حيث أن البند ٧ من اعلان بعدد يتحدث عن خطة اقتصادية واجتماعية لتنمية المناطق، ومن لا يريد أن يعترف بإعلان بعدد يريد أن يفشل مقررات المجموعة الدولية في باريس التي تبنت السياسة اللبنانية ودعم الجيش اللبناني ومساعدة لبنان في معالجة أزمة النازحين السوريين"، مشدداً على أن "اعلان بعدد كان السبب الرئيسي لتشكيل مجموعة الدعم الدولية".

وشدد سليمان على أنه "على الحكومة المقبلة ان تتابع مقررات مؤتمر باريس، ونحن لم نذهب الى فرنسا لكي نحمل السلة ونجمع الاموال"، لافتاً إلى أن "٣ مليارات دولار التي خصصت للجيش اللبناني تتلاقى مع مقررات المجموعة الدولية، وقد كان هناك غطاء دولي كبير لتسليح الجيش اللبناني، واليوم لا احد يتحدث عن منع الجيش اللبناني من استلام صاروخ، والقضية ليست صعبة، وعلى الحكومات التواصل مع دول الاغتراب والمساهمة في هذا الصندوق". وأضاف سليمان: "إن جائزة الجودة والامتيياز تعيد بالفائدة على الاقتصاد الوطني، ويجب وضع استراتيجية شاملة"، لافتاً إلى أن "الكفاءة احد معايير الاستراتيجية، وانا لم اقبل التعيين في الدولة الا وفق الصيغة التي تم الاتفاق عليها وانا لم اقبل بأي تعيين من خارج الصيغة التي تم عرقلتها"، قائلاً: "الوزارة لا تقوم على المستشارين، بل الوزير من يقوم على المستشارين، وعند تعيين اي شخص يجب العودة الى هيكلية التعيين، وعندما توجهنا الى تعيين قائمقامين لم اقبل بتعيين اي قائمقام من خارج وزارة الداخلية كما طلب بعض الافرقاء"، مشدداً على أنه "يجب هيكلية المعاملات الادارية، واعتماد الـE-government، وتعزيز قطاع الاتصالات، وإطلاق اللامركزية الادارية، وإكساب الاقتصاد ميزات التفاضلية والتنافسية، والتطابق مع المواصفات العالمية واختراق الاسواق".

ورأى سليمان أن "الامتياز الأكبر هو النفط، وهذا الأمر يجب الانتباه له، لأنه ثروة لبنان، ويجب الاستهتر باستعماله"، معتبرا أن "إدارة موضوع النفط جيدة جدا حتى الساعة"، أملا أن "تتابع بهذه الطريقة"، لافتا إلى أنه "يجب تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة، لانهم سحبوا منها الصلاحيات، وقد تم تعيينها وفق الكفاءة"، مشددا على أن "المدير والهيئة الناظمة للنفط هم يعطون الاستقرار للموضوع وليس الوزير".

ودعا "الإبعاد النفط عن الساحة السياسية وعن الحملات الانتخابية"، مشيرا إلى أن "هذا الموضوع دمّر بعض الدول، ويجب المحافظة على الإقتصاد بإنماء موضوع النفط، ويجب خلق التكنولوجيا الضرورية لمواكبة الموضوع، ويجب عدم تلزيم البلوكات بشكل كامل، بل يجب تلزيم كل بلوك على حدى"، لافتا إلى أنه "يجب ألا تتجاوز الإيرادات النفطية الـ ٣٠ بالمئة لأنها تقضي على القطاعات الاقتصادية الثانية، وهذه الخبرات نكتسبها من الدول التي مرت في هذه التجربة، ويجب ان يتبلغ المواطنون كيف يتم صرف هذه العائدات".

وأضاف سليمان أن "اقتصاد لبنان يمتاز بالنمو السريع، ويتم الحديث الآن عن نمو ٤ بالمئة بحال انطلاق العمل السياسي"، مؤكدا أن "إقرار البيان الوزاري يخدم النمو بشكل جيد".

ودعا سليمان الى "ادخال المجتمع المدني والقطاع العام في "الجائزة اللبنانية للامتياز"، لافتا إلى أنه "يجب رفع عدد المشتركين في هذه الجائزة الى ١٠٠، ويجب معرفة المؤسسات التي تجرؤ على عرض بضاعتها، لأنها تستوفي الشروط".

وبدوره أشار وزير الإقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى ان "إتساع نطاق العولمة أدى إلى إزدياد حدة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية"، لافتاً إلى "أهمية التركيز على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وقيمة مضافة تعزز قدراتنا التنافسية".

وأضاف ان "الوزارة قامت من خلال برنامج ممول من الإتحاد الأوروبي بوضع خطط عمل لتطوير البنى التحتية، كما تم دعم وتجهيز مختبرات بمعدات حديثة"، معتبرا أن "الجائزة اللبنانية للامتياز" تكمن أهميتها في انها تمنح من قبل أعلى مستوى رسمي في البلاد".



ألقى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان كلمة خلال حفل توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤،  
ومما جاء فيها:

«قرارت إعلان بعبداء كتبت في قاعة ٢٢ تشرين الثاني وهي معلقة فيها.»

«على المسؤولين الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم نحترم قراراتنا.»

«يجب احترام الإتفاقيات التي نوافق عليها والسير بها وتنفيذها.»

«المحكمة الدولية وافقنا عليها وتعثرت كما ترسيم الحدود لم يتم تنفيذه.»

«المجموعة الدولية وافقت على مقررات إعلان بعبداء كسياسة عامة للبنان ومن يعترض يعرقل  
المساعدات الدولية.»

«الهيئة السعودية للجيش أكبر مساعدة تأتي للبنان كأببر مساعدة منذ الإستقلال.»

«شرفت ظروف صدور إعلان بعبداء ولا أريد العودة الى هذه الظروف في هذه المناسبة.»

«يجب ان يكتب البيان الوزاري بذات الحبر الذي كتب فيه اعلان بعبداء.»

«التعيينات يجب ان تخضع لآلية واضحة وقد وضعناها لحسن هيكلية الإدارة.»

«عند تعيين القائمقامين تدخلت كل جهة وأرادت تعيين مقربين منها وأنا رفضت وتركت الموجودين في  
مراكزهم بالوكالة.»

«يجب ان يعلم كل موظف في الإدارة العامة ان بإمكانه ان يترفع بصورة صحيحة وليس ان يهبط أحد  
غير معروف بالمظلة بسبب دعم جهة سياسية له.»

«علينا تحسين الهيئة الناظمة في موضوع النفط وإعطائهم صلاحيات أكثر لا أن تظل الأمور بيد الوزير  
لأنه يتغير فيما الهيئة تحفظ الإستمرارية والإستقرار.»

«وجوب دمج قطاع النفط بالإقتصاد العام ونمو القطاعين سوية.»

«لا يجوز تلزيم كل بلوكات النفط دفعة واحدة للمصلحة العامة وإذا استطعنا فالأفضل تلزيم كل بلوك  
على حدة.»

«صرف عائدات النفط يجب ان يكون خاضعاً للشفافية ومن حق المواطنين ان يعرفوا ان تصرف الأموال.»



سليمان: علينا الاعتذار من الشعب اللبناني لاننا لم ننفذ ما اتفقنا عليه الثلاثاء ١١ مارس ٢٠١٤ آخر تحديث : الثلاثاء ١١ مارس ٢٠١٤ - ٤:٣٣ مساءً (push).adsbygoogle = window.adsbygoogle || {}); أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، في حفل توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز في قصر بعبدا، "ان البيان الوزاري يجب ان يكتب بالحبر الذي كتب فيه اعلان بعبدا"، مؤكدا ان اعلان بعبدا يخدم الميثاق الوطني ويتطابق معه وبالتالي هو يخدم الاستقلال الوطني لكن للأسف لم نحترم ما اتفقنا عليه، لا في مجلس النواب اي طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية"، وقال: "على المسؤولين الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم نحترم قراراتنا". وأشار الى ان المحكمة الدولية وافقنا عليها في المجلس النيابي وتعثرت كما ترسيم الحدود لم يتم تنفيذه، وموضوع السلاح خارج المخيمات ايضا لم ينفذ". وشدد على "ضرورة احترام الإتفاقيات التي نوافق عليها والسير بها وتنفيذها"، وقال: "من يعتبر ان اعلان بعبدا غير مفيد سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا"، مشيرا الى البند السابع منه الذي يتحدث عن خطة اقتصادية لكل المناطق، مؤكدا انه "كان السبب الرئيسي لاجتماع المجموعة الدولية، وما صدر عنه من نتائج مهمة، لافتا الى ان المجموعة الدولية وافقت على مقررات إعلان بعبدا كسياسة عامة للبنان ومن يعترض يعرقل المساعدات الدولية"، معتبرا ان الهبة السعودية للجيش هي أكبر مساعدة تأتي للبنان منذ الإستقلال. وأكد اننا نحتاج الى آلية للمتابعة وهذا ما يجب ان تفعله الحكومات المقبلة". وأعلن سليمان "ان هذه المناسبة تحمل طابعا مميزا بالمكان والزمان والمضمون"، مشددا على "ان اللامركزية امتياز كبير يشجع القطاعات، مشددا على احترام الحقوق الاساسية للمستهلك وعلى رأسها احترام الحقوق الاساسية له والحد من الاستغلال وتعزيز العدالة الاجتماعية او تخفيف اللادعالة، المحافظة على حقوق المستهلك مثل السلامة والاختيار والمعرفة وابداء الرأي والتعويض له في حال الضرر، مشددا على تثقيفه في بيئة سليمة". وقال: "هذه الجائزة هدفها وضع استراتيجية شاملة تشمل القطاعين العام والخاص، مشيرا الى بعض النقاط من هذه الاستراتيجية وهي الكفاءة في الادارة، التقنيات التي وضعنا لها آلية وكانت هناك عراقيل ادت الى توقفها"، مؤكدا "ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكنها تقوم على الادارة، فالمستشار ليس الوزير". مشددا على هيكلية ادارة جيدة تأخذ دورها الصحيح". وفي موضوع النفط، قال رئيس الجمهورية: "علينا تحسين الهيئة الناظمة في موضوع النفط وإعطائها صلاحيات أكثر لا أن تظل الأمور في يد الوزير لأنه يتغير، فيما الهيئة تحفظ الإستمرارية والإستقرار". اضاف: "لا يجوز تلزيم كل بلوكات النفط دفعة واحدة للمصلحة العامة وإذا استطعنا فالأفضل تلزيم كل بلوك على حدة"، معتبرا "ان صرف عائدات النفط يجب ان يكون خاضعا للشفافية ومن حق المواطنين ان يعرفوا اين تصرف الأموال"، لافتا الى ان "ادارة عملية النفط حتى الساعة جيدة جدا ولا يجب أن نشكك ببعضنا ولكن يجب صلاحيات تحسين الهيئة الناظمة". ودعا الى "ابعاد ملف النفط عن الساحة السياسية والحملات الإنتخابية لأن هذا الموضوع يدمر الدولة". -



لكتابة البيان الوزاري بحبر اعلان بعيدا"، سليمان: اعلان بعيدا يخدم الميثاق الوطني ويتطابق معه وبالتالي هو يخدم الاستقلال ومن يعتبر انه غير مفيد سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا

Tue 11 Mar 2014 - 12:45 PM



اكّد رئيس الجمهورية ميشال سليمان في خلال حفل توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ان البيان الوزاري يجب ان يكتب بحبر اعلان بعيدا، معتبرا ان اعلان بعيدا يخدم الميثاق الوطني ويتطابق معه وبالتالي هو يخدم الاستقلال الوطني ولكن للأسف لم نحترم ما اتفقنا عليه.

ورأى ان علينا جميعا الاعتذار من الشعب اللبناني لانه قبل منا كل شيء ما عدا ان نجتمع ونتوافق وننفذ مقررات الحوار.

وشدد الرئيس سليمان على ان اعلان بعيدا كان السبب الرئيسي لتشكيل مجموعة الدعم الدولية التي صدر عنها نتائج مهمة للبنان، معتبرا ان من لا يريد الاعتراف باهمية هذه النتائج يكون يساهم بافشال مقررات هذه المجموعة واهم ما فيها تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني ودعم الاقتصاد وانشاء صندوق ائتماني لاعادة بناء المؤسسات اللبنانية.

واكد ان اعلان بعيدا مفيد لامن لبنان وسياسة لبنان واقتصاد لبنان وان من يعتبر ان اعلان بعيدا غير مفيد سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا.

وشدد على وجوب وضع استراتيجية شاملة تشمل القطاع الخاص والقطاع العام وتتضمن بعض النقاط اهمها:

- الكفاءة بالادارة والتعيينات ضمن الالية واهمية ان تقوم الوزارات على الادارة لا على المستشارين

- هيكله المعاملات الادارية وهيكله الضريبية لتشجيع الاستثمار

## - تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية

اما الامتياز الاكبر، اضاف الرئيس سليمان، فهو النفط، مشددا على وجوب التنبيه لهذا الامر لانه ثروة لبنان المدفونة ويجب عدم الاستهتار باستعمالها.

ووصف ادارة قطاع النفط بالجيدة جدا، آملا ان تستكمل على هذا المنوال لكنه دعا في المقابل الى تعزيز صلاحيات الهيئة الناظمة.

واكد ان النفط يستلزم انشاء الشركة الوطنية وابعاده عن الساحة السياسية وعن الحملات الانتخابية.

كما يستلزم دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة وخلق التكنولوجيا الضرورية لمواكبة هذا الموضوع، مشددا على وجوب الانلزم 4 بلوكات او 10 بلوكات كما وعدم الاعتماد على شركة واحدة. اما الارادات النفطية فيجب الا تتجاوز 30% من الناتج المحلي على ان تكون نسبة الاستخدام السنوي للعائدات اقل من 4%، مشددا على اهمية الشفافية في هذا القطاع.

### سليمان: البيان الوزاري يجب أن يكتب بحبر إعلان بعبد

Tue, Mar 11, 2014 12:31:00 PM



### سليمان: علينا أن نعتذر من الشعب اللبناني

أكد رئيس الجمهورية ميشال سليمان أن "البيان الوزاري يجب أن يكتب بحبر الوفاق الوطني الذي كتب فيه إعلان بعبد"، داعياً إلى "الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم ننفذ النقاط التي اتفقنا عليها بالحوار الوطني".

وقال سليمان، خلال حفل توزيع "الجائزة اللبنانية للامتياز" في قصر بعبد، إن "البيان الوزاري يجب ان يكتب بالحبر الذي كتب فيه اعلان بعبد"، مؤكداً أن "إعلان بعبد يخدم الميثاق الوطني وينتطبق معه وبالتالي هو يخدم الاستقلال الوطني لكن للأسف لم نحترم ما اتفقنا عليه، لا في مجلس النواب اي طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية"، وأضاف: "على المسؤولين الإعتذار من الشعب اللبناني لأننا لم نحترم قراراتنا".

وأشار الى أن "المحكمة الدولية وافقتنا عليها في المجلس النيابي وتعثرت كما ترسيم الحدود لم يتم تنفيذه، وموضوع السلاح خارج المخيمات ايضاً لم ينفذ".

وشدد على "ضرورة احترام الإتفاقيات التي نوافق عليها والسير بها وتنفيذها"، وقال: "من يعتبر ان اعلان بعيدا غير مفيد سيعرف بعد حين اهميته وانه كان ضروريا"، مشيراً الى البند السابع منه الذي يتحدث عن خطة اقتصادية لكل المناطق، مؤكداً انه "كان السبب الرئيسي لاجتماع المجموعة الدولية، وما صدر عنه من نتائج مهمة"، لافتاً الى أن "المجموعة الدولية وافقت على مقررات إعلان بعيدا كسياسة عامة للبنان ومن يعترض يعرفل المساعدات الدولية"، مذكراً أن "الهيئة السعودية للجيش هي أكبر مساعدة تأتي للبنان منذ الإستقلال"، وأكد اننا نحتاج الى آلية للمتابعة وهذا ما يجب ان تفعله الحكومات المقبلة".

وأعلن سليمان "ان هذه المناسبة تحمل طابعا مميزا بالمكان والزمان والمضمون"، مشدداً على "ان اللامركزية امتياز كبير يشجع القطاعات، مشدداً على احترام الحقوق الاساسية للمستهلك وعلى رأسها احترام الحقوق الاساسية له والحد من الاستغلال وتعزيز العدالة الاجتماعية او تخفيف اللادعالة، المحافظة على حقوق المستهلك مثل السلامة والاختيار والمعرفة وابداء الرأي والتعويض له في حال الضرر، مشدداً على تثقيفه في بيئة سليمة".

وقال: "هذه الجائزة هدفها وضع استراتيجية شاملة تشمل القطاعين العام والخاص، مشيراً الى بعض النقاط من هذه الاستراتيجية وهي الكفاءة في الادارة، التقنيات التي وضعنا لها آلية وكانت هناك عراقيل ادت الى توقفها"، مؤكداً "ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكنها تقوم على الادارة، فالمستشار ليس الوزير". مشدداً على هيكلية ادارة جيدة تأخذ دورها الصحيح".

وفي موضوع النفط، قال رئيس الجمهورية: "علينا تحسين الهيئة الناظمة في موضوع النفط وإعطائها صلاحيات أكثر لا أن تظل الأمور في يد الوزير لأنه يتغير، فيما الهيئة تحفظ الإستمرارية والإستقرار".

اضاف: "لا يجوز تلزيم كل بلوكات النفط دفعة واحدة للمصلحة العامة وإذا استطعنا فالأفضل تلزيم كل بلوك على حدة"، معتبراً "ان صرف عائدات النفط يجب ان يكون خاضعا للشفافية ومن حق المواطنين ان يعرفوا اين تصرف الأموال"، لافتاً الى ان "ادارة عملية النفط حتى الساعة جيدة جدا ولا يجب أن نشكك ببعضنا ولكن يجب صلاحيات تحسين الهيئة الناظمة". ودعا الى "ابعاد ملف النفط عن الساحة السياسية والحملات الإنتخابية لأن هذا الموضوع يدمر الدولة".

## كلمة سليمان

والقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية: "تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما اردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية. ان هذه الجائزة تمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون.

فبالنسبة الى التوقيت، إن ١٥ آذار يصادف اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن ان تكون هذه المناسبة، او في اطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك ان جائزة الامتياز ستؤول الى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصل نتائجها. ومن الأنشطة التي يتضمنها هذا اليوم العالمي: التضامن بين المستهلكين بالدرجة الاولى بدعم من المنظمات الدولية من خلال التشديد على بعض احترام الحقوق الاساسية للمستهلك والحد من استغلال السوق وتعزيز العدالة الاجتماعية او بالاحرى تخفيض اللادعالة، اضافة الى الحفاظ على حقوق المستهلك وابرزها السلامة، واختيار السلعة والمعرفة وابداء الرأي والتعويض عليه في حال الضرر، الى اشباع احتياجاته الاساسية والتثقيف والعيش في بيئة صحية سليمة.

اضاف رئيس الجمهورية: في لبنان، اقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة في العام ٢٠١١ في الجامعة الاميركية حول سلامة الاكولات. ولا شك في ان ندوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الاخطاء كتسميم المواطنين او ايقاع الضرر بهم... وفي العام ٢٠١٣ نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس- الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية.

ولجهة التوقيت ايضاً لا بد من الاشارة الى انه يتم حالياً صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو اسبوع ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعيدا. وهذه القاعة بالذات تقرر فيها اعلان بعيدا، وقرارات الاعلان معلقة على مدخلها. وهي ايضاً قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، واعلان بعيدا في ميثاقه يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما. ان هذه الرمزية مهمة جداً لكن، ويا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طاولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم ايضاً ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعاً، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة عليّ ان اقول انه في الانظمة الديموقراطية، الاهم هو قبول النتائج، فعندما جرى اي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الامر اذا ما وضعنا معايير معينة فعلياً ان نقبل بها لا ان نسير بها اذا ما اعطينا نتائج لمصلحتنا، ونتنكر لها في حال العكس. من هنا فان الاهم يبقى ان ننفذ ما نتوافق عليه. وكرر القول انه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا امر لا يجوز. كذلك تم الكلام عن ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفذ اي امر بشأنهما. ربما لسنا لوحيدنا مسؤولين عن الامر الذي يتعلق بأطراف اخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الاطراف التي باستطاعتنا ان نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا ان نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل.

والمقرر الاخير يتعلق باعلان بعيدا الذي تعرّض لتراجع البعض عن تأييده، واهميته تتعلق بموضوع لقاءنا اليوم. فالجائزة التي نحفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعيدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وان هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار والتي صدر عنها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهماً في افشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار.

وقال الرئيس سليمان: ان هذا الامر بحاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات. كلا نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضاً فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني امر يتلاقى مع اهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخاً مضاداً للطائرات الى الجيش لئلا يقع في ايدي ارابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة والتي لم تعد موجودة. لكن اذا ما قصرنا ولم نستفد من ذلك فالحق يكون علينا. ان الامر ليس بالصعوبة اذ على الحكومات ان تشكل لجاناً للمتابعة وتقوم بالاتصالات اللازمة عبر السفراء والمنظمات وتلتقي بمسؤولين في الخارج وفي بلدان الاغتراب وتشجع على المساهمة في الصندوق.

هذا فيما يتعلق برمزية هذا المكان الذي جرى فيه اعلان مهم ومفيد للبنان وامنه وسياسته واقتصاده. ومن لا يعتبره الآن مفيداً سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقاً. ومع الصبر يتم تحقيق كل امر.

اما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردودا كبيرا على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معاً تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الإدارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية الا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين الا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء على ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكن الوزير يرتكز عليهم، فالوزارات تركز على الادارة والمستشار لا يمكن ان يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر. انا لذي خبرة كبرى في الادارة واعرف كم ان هذا الامر يعطل هيبة الوزير وهيبة الوزارة ويمنع الاندفاع وانتماء الموظفين لوزارتهم. من هنا يجب على هيكلية الادارة ان تلعب دورها، وعندما نريد تعيين موظف، علينا اللجوء اليها. واعطيكم مثلاً على ذلك انه عندما اردنا تعيين قائمقامين، طالبت كل جهة بتعيين قائمقام من خارج وزارة الداخلية ولم اقبل بذلك، فبقي الموجودون بالوكالة كي يعرف الموظف في الادارة انه بإمكانه ان يصل فيعمل بجهد لبلوغ هذا الهدف. من هنا على الوزراء ان يهتموا بمسألة الاستقرار الاداري. كذلك يجب هيكلة المعاملات الادارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث هناك اشكال يقوم على معرفة ما اذا كان المشروع المحوّل بهذا الخصوص الى المجلس النيابي قد تم تحويله بشكل قانوني او لا. وهناك مشروع آخر بخصوصه في مجلس الوزراء حصل بشأنه خلاف على جنس الملائكة.

ويجب ايضاً تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية ونأمل في ان ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسبوعين المقبلين لنقوم بإطلاقه، واكساب الاقتصاد الميزات التفاضلية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب ان تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعداً، مع المحافظة على ميزاتها، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

اضاف: اما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبيه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. واسرع بالقول ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جداً كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. ان ادارة عملية النفط هي جيدة جداً وأمل في ان تتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل، وهي تم تعيينها على اساس الكفاءة وتقوم بعمل جيد. وعندما يسأل احدهم: "هل تحرز ان نغيّر الوزير على شهر"؟ يكون الجواب ان هناك مديراً عاماً الى جانب الهيئة الناظمة الذين عليهم العمل لتأمين الاستقرار. وقطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: انشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، ابعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تم اكتشاف كميات كبرى من النفط لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجها وهذا ما نعيشه حالياً تقريباً.

ومن المبادئ ايضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة اذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الاخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج انهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلا يتم قتل القطاعات الاقتصادية الاخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع انماء قطاع النفط. وهذا يتطلب ايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ ع بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل. انا لست خبيراً بذلك ولكنني استدعيت خبراء من الخارج بذلك واستمعت اليهم بدقة، والطبع فإن وزارة النفط استمعت الى خبراء كذلك ولديها المعلومات عينها.

وقال الرئيس سليمان: يجب علينا ايضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة وعلى الايرادات النفطية الا تتجاوز %٣٠ من الناتج المحلي ونحن علينا ان نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الايرادات النفطية هذا المعدل يتم الحاق ضرر بالاقتصاد، الى ذلك على نسبة استخدام العائدات السنوي الا تتخطى %٤. وهذه بالننتيجة ثروة من تحت الارض اعطانا اياها الله وعلى المواطنين ان يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها.

لبنان امتياز كبير في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجدداً، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو بحدود ٤% في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيداً مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خفّ السجال السياسي فهو يفيد أكثر من جائزة الامتياز. وإذا ما تم اقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكل جيد.

وختم: انني شاكر لكل الذين بذلوا جهوداً لمتابعة تقليد منح هذه الجائزة ومن بينهم وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الاوروبي ولجنة الحكام والفاعليات الاقتصادية من نقابات وغرف تجارة واصحاب مؤسسات مصرفية وخدمائية وجمعية الصناعيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي... وأهنئ من فاز بهذه الجائزة مثنياً على روح المبادرة لديهم ولدى مؤسساتهم وهي منتشرة في مختلف البلدان وتحمل اسم لبنان. في المرة الاولى لمنح هذه الجائزة كان العدد يبلغ ٢٥ مؤسسة وفي المرة الثانية وصل الى ٣٤، واليوم نحن امام ٣٠ مؤسسة. اننا اكثر من المرة الاولى الا اننا تراجعنا عن المرة الثانية وطموحنا ان نصل الى ١٠٠، وعلينا ان نعرف اسماء المؤسسات التي تعرض بضاعتها لأنها تجرؤ على المشاركة في المنافسة وهي اكيدة من تميّزها وراغبة في المنافسة."

سليمان خلال توزيع جائزة الامتياز: علينا جميعا الاعتذار من الشعب لأننا لم ننفذ مقررات الحوار

تاريخ Mar 11 2014 4:28 PM



أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ان "على المسؤولين اللبنانيين جميعا الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قبل بكل شيء منا، فكنا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ بعد مقررات الحوار ولم نحترم ما اتفقنا عليه". وجدد تأكيده اهمية اعلان بعثا "الذي كان السبب الاساسي في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك ومن ثم في باريس والتي صدر عنها نتائج مهمة للبنان"، مشيرا الى ان "الاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيب اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية".

وإذ أشار الى أن هذا الامر في حاجة الى آلية للمتابعة وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات، فإنه أكد "اننا لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك مخطئ"، مشيرا الى ان "اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم هي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخا مضادا للطائرات الى الجيش لئلا يقع في ايدي ارهابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل".

وإذ لفت الى انه يتم الآن صوغ البيان الوزاري، جدد التأكيد "أن هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني، أي بالحبر نفسه الذي كتب به اعلان بعثا".

وشدد الرئيس سليمان على ان "الامتياز الاكبر يبقى النفط الذي يجب التنبيه له". وإذ اعتبر ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جدا، فإنه طالب بإنشاء شركة وطنية للنفط "وابعاد هذا القطاع عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجا، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر أفضل".

كلام رئيس الجمهورية جاء في خلال ترؤسه احتفال توزيع الجائزة اللبنانية للامتياز ٢٠١٤ الذي أقيم ظهر اليوم في القصر الجمهوري في بعثا.



وحضر الاحتفال وزراء الاقتصاد والتجارة الان حكيم، الدولة لشؤون مجلس النواب نبيل دو فريج، والبيئة محمد المشنوق، رئيسة بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخورست، المدير العام لرئاسة الجمهورية الدكتور انطوان شقير، والفائزون في القطاع الخاص بالجائزة في مجالات عدة وممثلون عن الشركات الفائزة وعدد من الفاعليات الاقتصادية، اضافة الى اعضاء لجنة الحكام.

والقى رئيس الجمهورية الكلمة الآتية: "تناول الخبر الاعلامي اليوم موضوع اطلاق اللامركزية، وفي الواقع ما من فرق كبير بين اللامركزية والامتياز، اذا ما أردنا الكلام عن الامتياز حيث يمكن ان تكون اللامركزية امتيازاً كبيراً يشجع مختلف القطاعات الاقتصادية من مختلف النواحي اضافة الى القطاعات الادارية. ان هذه الجائزة تمنح للمرة الثالثة في لبنان في القصر الجمهوري. والمناسبة اليوم ترتدي طابعاً خاصاً لجهة التوقيت والمكان والمضمون. فبالنسبة الى التوقيت، ان ١٥ آذار يصادف اليوم العالمي للمستهلك، ومن المستحسن أن تكون هذه المناسبة، او في اطارها، موعداً دائماً لتسليم هذه الجائزة، ذلك ان جائزة الامتياز ستؤول الى المستهلك بالنتيجة وهو الذي سيحصد نتائجها. ومن الانشطة التي يتضمنها هذا اليوم العالمي: التضامن بين المستهلكين بالدرجة الاولى بدعم من المنظمات الدولية من خلال التشديد على بعض احترام الحقوق الاساسية للمستهلك والحد من استغلال السوق وتعزيز العدالة الاجتماعية او بالاحرى تخفيض اللامعالة، اضافة الى الحفاظ على حقوق المستهلك وبرزها السلامة، واختيار السلعة والمعرفة وابداء الرأي والتعويض عليه في حال الضرر، الى اشباع حاجاته الاساسية والتنظيف والعيش في بيئة صحية سليمة".

أضاف رئيس الجمهورية: "في لبنان، أقامت وزارة الاقتصاد تحت رعايتها ندوة عام ٢٠١١ في الجامعة الاميركية حول سلامة المأكولات. ولا شك في ان ندوات مماثلة تستجلب المحاسبة والمراقبة والردع عن ارتكاب الاخطاء، كتسميم المواطنين او ايقاع الضرر بهم. وفي العام ٢٠١٣ نظمت وزارة الزراعة بالتعاون مع جامعة الروح القدس- الكسليك ندوة للمستهلكين الشباب حول حقوقهم وواجباتهم، وفي العام الحالي تنظم وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة مسابقة حول تصميم ملصق للرقم ١٧٣٩ وهو الخط الساخن لمديرية حماية المستهلك، بالتعاون مع الجامعات اللبنانية.

ولجهة التوقيت ايضا، لا بد من الاشارة الى انه يتم حالياً صوغ البيان الوزاري، وقد ذكرت منذ نحو اسبوع ان هذا البيان يجب ان يكتب بحبر الوفاق الوطني اي بالحبر ذاته الذي كتب به اعلان بعيدا. وهذه القاعة بالذات تقرر فيها اعلان بعيدا، وقرارات الاعلان معلقة على مدخلها. وهي ايضا قاعة ٢٢ تشرين الثاني، قاعة الاستقلال في القصر الجمهوري، وعلان بعيدا في ميثاقته يخدم الميثاق الوطني والاستقلال ويتطابق معهما. ان هذه الرمزية مهمة جدا لكن، ويا للأسف، نحن لم نحترم ما اتفقنا عليه لا في المجلس النيابي عندما انشأنا هيئة الحوار وكان اسمها طولة الحوار، ولا في رئاسة الجمهورية حيث لم نحترم ايضا ما اتفقنا عليه، مع اهمية ما تم الاتفاق بشأنه. من هنا علينا كمسؤولين لبنانيين، جميعا، الاعتذار من الشعب اللبناني، لأنه قيل بكل شيء منا، فكننا نجتمع ونتوافق وهو يصفق لذلك، لكننا لم ننفذ مقررات الحوار. وفي الخلاصة علي ان اقول انه في الانظمة الديمقراطية، الاهم هو قبول النتائج، فعندما يجرى اي انتخاب يجب القبول بنتائجه، وكذلك الامر اذا ما وضعنا معايير معينة فعلينا ان نقبل بها لا ان نسير بها اذا ما اعطينا نتائج لمصلحتنا، ونتنكر لها في حال العكس.

من هنا فإن الاهم يبقى ان ننفذ ما نتوافق عليه. وكرر القول انه في المجلس النيابي جرى الكلام عن المحكمة الخاصة بلبنان، ويا للأسف تعثرت، ولكن امرها استكمل في الخارج، وهذا امر لا يجوز. كذلك تم الكلام عن ترسيم الحدود، والسلاح خارج المخيمات ولم ينفذ اي امر بشأنهما. ربما لسنا لوحدنا مسؤولين عن الامر الذي يتعلق بأطراف اخرى، لكننا لم نبذل الجهد الكافي مع الاطراف التي باستطاعتنا ان نمون عليها، وربما كان في استطاعتنا ان نلزمها السير بما توافقنا عليه ولم نفعل.

والمقرر الاخير يتعلق بإعلان بعيدا الذي تعرض لتراجع البعض عن تأييده، واهميته تتعلق بموضوع لقاءنا اليوم. فالجائزة التي نحفل بها اليوم هدفها تحفيز النمو الاقتصادي، والبند ٧ من اعلان بعيدا يتحدث عن وضع خطة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في كافة المناطق اللبنانية، كما وان هذا الاعلان كان السبب الاساس في تشكيل مجموعة الدعم الدولية لدعم لبنان التي انعقدت في نيويورك في ٢٥ ايلول الماضي ومن ثم في باريس في ٥ آذار

والتي صدر عقبتها نتائج مهمة للبنان. ومن لا يريد الاعتراف بأهمية هذه النتائج يكون مساهما في افشال مقررات هذه المجموعة الدولية التي حضرها اكبر ممثلي العالم، والاهم فيها تمثل في تبني السياسة اللبنانية والتركيبية اللبنانية والنظام اللبناني اضافة الى دعم الاقتصاد والجيش اللبناني ومساعدة لبنان لإدارة شأن النازحين السوريين، الى انشاء صندوق ائتماني تُدفع فيه هبات لإعادة بناء المؤسسات اللبنانية التي تضررت من جراء الازمة السورية، بصرف النظر عن المهجرين واللاجئين، بنحو ٧ مليارات دولار".

وقال الرئيس سليمان: "ان هذا الامر في حاجة الى آلية للمتابعة، وعلى الحكومات المقبلة ان تلاحقه وتسعى الى تكوين دعم لتأمين الهبات. نحن لم نذهب الى فرنسا لنحمل السلة ونجمع المال ومن تصور ذلك فهو مخطئ، ولكن ايضا فإن مبلغ ٣ مليارات دولار هبة للجيش اللبناني امر يتلاقى مع اهداف المجموعة الدولية وخلصاتها. وهي اكبر مساعدة ترد الى الجيش اللبناني حتى تاريخه منذ الاستقلال الى اليوم، وهي ثمرة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية ولبنان ولكن بغطاء دولي كبير سمح بتسليح الجيش اللبناني، وما من احد يمكنه ان يقول بعد اليوم انه لن يعطي صاروخا مضادا للطائرات الى الجيش لئلا يقع في ايدي ارابيين او منظمات او ميليشيات لإطلاقها فيما بعد على اسرائيل. هذه كانت حتى اليوم الذريعة القائمة والتي لم تعد موجودة. لكن اذا ما قصرنا ولم نستفد من ذلك فالحق يكون علينا. ان الامر ليس بالصعوبة اذ على الحكومات ان تشكل لجانا للمتابعة وتقوم بالاتصالات اللازمة عبر السفراء والمنظمات وتلتقي بمسؤولين في الخارج وفي بلدان الاغتراب وتشجع على المساهمة في الصندوق. هذا في ما يتعلق برمزية هذا المكان الذي جرى فيه اعلان مهم ومفيد للبنان وامنه وسياسته واقتصاده. ومن لا يعتبره الآن مفيدا سوف يعرف فائدته ويدرك ضرورته لاحقا. ومع الصبر يتم تحقيق كل امر".

أضاف: "أما لناحية المضمون، فالهدف من هذه الجائزة هو تعميق ثقافة الجودة والامتياز التي لها مردود كبير على الاقتصاد بشكل عام ومعدلات النمو بشكل خاص. من هنا وجوب وضع استراتيجية شاملة تطاول القطاع الخاص والعام معا تتضمن الاهداف الآتية: الكفاءة في الادارة، وفي التعيينات. وقد وضعنا لها آلية الا انها تعرضت لبعض العراقيل لكنني لم اقبل بأي تعيين الا من ضمنها. وقد تحدثت في مجلس الوزراء على ان الوزارات لا تقوم على المستشارين ولكن الوزير يركز عليهم، فالوزارات تركز على الادارة والمستشار لا يمكن ان يصبح هو الوزير ويأمر المدراء ورؤساء المصالح والدوائر. انا لذي خبرة كبرى في الادارة واعرف كم ان هذا الامر يعطل هيبه الوزير وهيبه الوزارة ويمنع الاندفاع وانتفاء الموظفين لوزارتهم. من هنا يجب على هيكلية الادارة ان تلعب دورها، وعندما نريد تعيين موظف، علينا اللجوء اليها. واعطيكم مثلا على ذلك انه عندما اردنا تعيين قائمقامين، طالبت كل جهة بتعيين قائمقام من خارج وزارة الداخلية ولم اقبل بذلك، فبقي الموجودون بالوكالة كي يعرف الموظف في الادارة انه بإمكانه ان يصل فيعمل بجهد لبلوغ هذا الهدف. من هنا على الوزراء ان يهتموا بمسألة الاستقرار الاداري. كذلك يجب هيكلية المعاملات الادارية والضريبية لتشجيع الاستثمار واعتماد مفهوم الحكومة الالكترونية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث هناك اشكال يقوم على معرفة ما اذا كان المشروع المحول بهذا الخصوص الى المجلس النيابي قد تم تحويله بشكل قانوني او لا. وهناك مشروع آخر بخصوصه في مجلس الوزراء حصل بشأنه خلاف على جنس الملائكة".

وأكد أنه "يجب تعزيز قطاع الاتصالات واطلاق اللامركزية الادارية، ونأمل أن ينهي رئيس اللجنة وضعه في خلال الاسبوعين المقبلين لنقوم بإطلاقه، وإكساب الاقتصاد الميزات التنافسية والتنافسية وتوسيع هذا الموضوع الى المنظمات غير الحكومية والقطاع العام، حتى الصناعات الحرفية يجب ان تتطابق مع المواصفات العالمية من الآن فصاعدا، مع المحافظة على ميزاتنا، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحديد الافضليات كعدم الاعتماد على الاقتصاد الربيعي".

أضاف: "أما الامتياز الاكبر فيبقى النفط الذي يجب التنبه اليه، فهو ثروة لبنان المدفونة والذي يجب علينا عدم الخجل من استخدامه. واسرع بالقول ان ادارة موضوع النفط حتى الآن جيدة جدا كي لا نشكك ببعضنا من دون طائل. ان ادارة عملية النفط هي جيدة جدا وأمل في ان نتواصل كذلك. يجب فقط تحسين موضوع الهيئة الناظمة المعينة لأنه تم سلخ الكثير من صلاحياتها. فكلما كانت صلاحياتها اقوى كلما كان الامر افضل، وهي تم تعيينها على اساس الكفاءة وتقوم بعمل جيد. وعندما يسأل احدهم: "هل تركز ان غير الوزير على شهر؟" يكون الجواب ان هناك مديرا عاما الى جانب الهيئة الناظمة الذين عليهم العمل لتأمين الاستقرار. وقطاع النفط يجب ان يعتمد على مبادئ مهمة ابرزها: انشاء شركة وطنية للنفط وهو امر ضروري، ابعاد النفط عن الساحة السياسية والحملات الانتخابية، وهو ما دمر

بعض الدول. لقد زرت ساحل العاج حيث تم اكتشاف كميات كبرى من النفط لكن المسؤولين هناك كانوا شديدي الحرص والحذر من استخراجه وهذا ما نعيشه حالياً تقريباً".

واردف: "من المبادئ أيضاً، دمج قطاع النفط باقتصاد الدولة، إذ لا يجوز صرف الاهتمام فقط بموضوع النفط من دون المواضيع الأخرى. وقد ذكر لي رئيس ساحل العاج أنهم لا يستخرجون كل الثروة النفطية لئلا يتم قتل القطاعات الاقتصادية الأخرى. من هنا وجوب المحافظة على اقتصادنا والعمل على نموه مع انماء قطاع النفط. وهذا يتطلب ايجاد التكنولوجيا الضرورية له تدريجاً، ومن هنا قولنا بعدم وجوب تلزيم ٤ او ١٠ بلوكات، فإذا ما استطعنا تلزيم بلوك واحد بداية يكون الامر افضل. انا لست خبيراً بذلك، لكنني استدعيت خبراء من الخارج واستمعت اليهم بدقة، ووزارة النفط استمعت الى خبراء كذلك ولديها المعلومات عينها".

وقال سليمان: "علينا ايضاً عدم الاعتماد على شركة واحدة، وعلى الإيرادات النفطية الا تتجاوز ٣٠ في المئة من الناتج المحلي، وعلينا ان نضبطها، ذلك انه اذا فاقت الإيرادات النفطية هذا المعدل يتم الحاق ضرر بالاقتصاد، الى ذلك، على نسبة استخدام العائدات السنوي الا تتخطى ٤ في المئة. وهذه بالنتيجة ثروة من تحت الارض اعطانا اياها الله وعلى المواطنين ان يستفيدوا منها بشفافية ويعرفوا كيف تصرف عائدتها".

وأكد أن "لبنان امتيازاً كبيراً في قدرته على الاستعداد لتذليل العقبات والانطلاق بسرعة مجدداً، ويتم الآن الكلام على نسبة نمو محدود ٤ في المئة في حال الاستقرار السياسي الذي يظهر وطيداً مع الاستحقاقات التي نتكلم عنها، فإذا ما خف السجل السياسي فهو يفيد أكثر من جائزة الامتياز. واذا ما تم اقرار البيان الوزاري فإنه سيخدم النمو بشكل جيد".

وختم: "إنني شاكر لكل الذين بذلوا جهوداً لمتابعة تقليد منح هذه الجائزة، ومن بينهم وزارة الاقتصاد والتجارة والاتحاد الأوروبي ولجنة الحكام والفاعليات الاقتصادية من نقابات وغرف تجارة واصحاب مؤسسات مصرفية وخدماتية وجمعية الصناعيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأهنئ من فاز بهذه الجائزة مثنياً على روح المبادرة لديهم ولدى مؤسساتهم وهي منتشرة في مختلف البلدان وتحمل اسم لبنان. في المرة الاولى لمنح هذه الجائزة كان العدد يبلغ ٢٥ مؤسسة وفي المرة الثانية وصل الى ٣٤، واليوم نحن امام ٣٠ مؤسسة. اننا اكثر من المرة الاولى الا اننا تراجعنا عن المرة الثانية وطموحنا ان نصل الى ١٠٠، وعلينا ان نعرف اسماء المؤسسات التي تعرض بضاعتها لأنها تجرؤ على المشاركة في المنافسة وهي اكيدة من تميزها وراغبة في المنافسة".